العنوان:	متغيرات تركيبية في القرآن الكريم : دراسة نصية في سورة البقرة
المصدر:	مجلة كلية دار العلوم
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية دار العلوم
المؤلف الرئيسي:	زيد، فضل يوسف يوسف
المجلد/العدد:	ع 49
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الشهر:	يناير
الصفحات:	357 - 418
رقم MD:	146513
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	القواعد النحوية، سورة البقرة، المباحث القرآنية، إعراب القرآن، نحو القرآن، الظواهر اللغوية، التفاسير البلاغية، التفاسير النحوية، اللغة العربية، القرآن الكريم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/146513

© 2023 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

زيد، فضل يوسف يوسف. (2009). متغيرات تركيبية في القرآن الكريم: دراسة نصية في سورة البقرة.مجلة كلية دار العلوم، ع 49، 357 - 418. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/146513

إسلوب MLA

زيد، فضل يوسف يوسف. "متغيرات تركيبية في القرآن الكريم: دراسة نصية في سورة البقرة."مجلة كلية دار العلومع 49 (2009): 357 - 418. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/146513

© 2023 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

متغيّرات تركيبية في القرآن الكريم
(دراسة نصيّة في سورة البقرة)

د. فضل يوسف يوسف زيد(*)

مقدمة

لاحظتُ أنّ النصّ القرآنيّ تردُ فيه خصائص أسلوبية أو ظواهر لغويّة عدّ نظيرَها بعضُ النحاة ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر، وإذا كانت هذه الظواهر اللغوية في الشعر ليست من الضرورة في شيء، أو هي ضرورة فنية وليست ضرورة لغوية كما يرى أحد اللغويين المحدثين(١)، فإن النص القرآني يتنزّه عن أن يُوصف بوجود ضرورة فيه، وإنما وردت فيه هذه المتغيرّات التي كانت ترد في الشعر قديمًا، ويطلق عليها بعض النحاة «ضرورة»؛ لأن القرآن نزل بالحروف التي يعرفها العرب، وبالسنن التي يسلكونها في أشعارهم ومخاطباتهم؛ لئلا يقولوا: إنما عجزنا عن الإتيان بمثله؛ لأنه بغير لغتنا؛ وليكون عجزهم عن الإتيان بمثله أظهر وأشعر، فليس في القرآن شيء بغير لغة العرب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ وقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾(٢).

(*) مدرّس بقسم النحو والصرف والعروض كلية دار العلوم – جامعة القاهرة .

(١) انظر لغة الشعر. دراسة في الضرورة الشعرية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص٥– ٧، وانظر كذلك العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. الفصل الرابع من ص ٣١٩– ٤٠٢.

(٢) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ١/ ٣٤٢.

* لقد وردت هذه الظواهر اللغوية في التراث النحوي تحت عناوين ومصطلحات متنوعة كالتوسع أو الضرورة أو الترخص أو غيرها[1]، وخروج هذه الظواهر عن نظام القواعد المعيارية التي وضعها النحاة إنما هو مظهر من مظاهر الترخص في القرائن النحوية لأغراض تركيبية وأسلوبية يتطلبها السياق الذي ترد فيه هذه الظواهر، ومظهر من مظاهر التفنن في الأساليب أيضًا تلجأ إليه اللغة دفعًا للرتابة والملل ويسمح به نظامها لأداء أغراض مخصوصة في مواقع وسياقات معينة من الكلام، بل إن نفرًا من النقاد يذهب إلى أبعد من هذا حين يذكر أن اطراد الصحة اللغوية بمعناها الدارج ينتج عنه غالبًا أسلوب مسطح، وأن الكمال المطلق مملّ في ذاته، يقول الدكتور محمد مندور: (.. ومن النقاد- وبخاصة في الغرب- من يرون أن اطراد الصحة اللغوية بمعناها الدارج لا يصدر عنه إلا أسلوب مسطح لا جدة فيه ولا رونق له، وهم يؤيدون رأيهم بالحقيقة الإنسانية المعروفة من أن الكمال المطلق ممل في ذاته، وأنه من الخير أن تأخذ الكتابَ من حين إلى حين نزوة من شيطان الأدب تخرج بهم عن التعبير المتوقّع المألوف) [2]، ولا يعني هذا بطبيعة الحال إباحة الخروج على القواعد إباحة مطلقة، أو أنه دعوة للمعاصرين إلى التوسع في الاستعمال، (بل ينبغي التنبيه إلى أن هذا الخروج ينبغي أن يكون مقصورًا على الفصحاء دون غيرهم، وهو إذا طبقه المعاصرون منا دخل في مجال الخطأ، فالمقصود بهذا المبدأ تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث[3].

* وفي النص القرآنيّ خروج على قواعد النحو المعياريّة في مواضع كثيرة لأغراض معينة، فليس الخروج عن هذه القواعد عشوائيًا أو خاليًا من

---

(١) انظر مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمام حسّان ص ٢٦٢.

(٢) انظر في الأدب والنقد للدكتور محمد مندور ص ٢٤، ٢٥.

(٣) انظر مقالات في اللغة والأدب ص ٢٦٢.

الدلالة، بل يكون ذلك مصحوبًا بالدلالات الخاصة في سياقاتها الواردة فيها في كل مرة.

* إنّ للنص القرآني لغته الخاصة وتراكيبه المتفردة، وهو مستوى من الكلام ينبغي أن يدرس على أنه مستوى خاصّ لا يُقرن بغيره من ألوان الكلام الأخرى، وقد تخرص أقوام من المنصرين والمستشرقين وجهلة اللغة- خرست شقاشقهم- على لغته العليا زاعمين أن في بعض آياته تناقضًا واختلافًا وخطأ في القواعد النحوية والصرفية في محاولة منهم خبيثة للتشكيك في إعجازه والتشنيع عليه، والغضّ من قيمته.

كأن يقولوا- مثلاً- إن القرآن أتي بالمنصوب معطوفًا على المرفوع، وهنا خطأ من وجهة نظرهم، في قوله تعالى: ﴿**وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ**﴾ من الآية (١٧٧)، وكان يجب أن يرفع المعطوف على المرفوع فيقول والموفون.. والصابرون، أو يقولوا إن القرآن رفع المعطوف على المنصوب في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ من الآية ٦٩ من سورة المائدة، وكان يجب أن ينصب المعطوف على اسم إنّ فيقول والصابئين كما فعل هذا في سورة البقرة وسورة الحج[1].

وهكذا يمضي هؤلاء الجهلة يتهجمون على هذه الصور النحوية التي لا يفهمونها في محاولة مغرضة للتشويش على لغة القرآن، ومن ثم، على الدين الإسلامي.

على أنّ المفسّرين والنحويين لم يغفلوا عن مثل هذه الظواهر التي وردت

(1) htt: //www.baladynet. net/ Balady/ christ/ efraat/ quran/ longhwiah> htm

في النصّ القرآني، بل تنبّهوا إليها وحاولوا تفسير كثير منها في سياقها الواردة فيه، وبما يتوافق معه، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[1] نجد أنه قد اجُتزئ بالكسرة عن الياء في آخر الكلمة من قوله «فارهبون»، وهي ظاهرة شائعة كثيرًا في النصّ القرآني وفي الشعر العربيّ القديم، وتعليقا على هذه الظاهرة يقول الزجاج عند تعرّضه لهذه الآية الكريمة: (حُذفت الياء وأصله «فارهبوني» لأنها فاصلة، ومعنى فاصلة رأس آية؛ ليكون النظم على لفظ مُتّسق)[2].

وتحقيق الاتّساق في التشكيل الإيقاعيّ للفاصلة هو الذي حدا بالقرآن في كثير من استعمال هذه الظاهرة الصرفية أو هذا المتغيّر التركيبيّ إلى حذف الياء من آخر الكلمة والاجتزاء عنها بالكسرة، ولاسيما إذا وقعت هذه الكلمة فاصلة لتتوافق مع الفواصل التي تسبقها والتي تليها؛ ففي الآية السابقة نجد الفاصلة التي تسبقها هي «يحزنون» و«خالدون»، والفاصلة التي تليها هي «فاتقون» والتي لجأ القرآن إلى حذف الياء منها بدورها لتتوافق إيقاعيًا مع ما بعدها «تعلمون».

وفي قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاء بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾[3].

نجد أن الأسلوب القرآنيّ جاء بالظاهر في موضع المضمر لأغراض تركيبية وأسلوبية أشار إليها المفسّرون في تناولهم لهذه الآية الكريمة في قوله سبحانه: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً﴾، ولم يقلْ عليهم؛ لأننا لو تصورنا الضمير في موضع «الذين ظلموا» الثانية لاحتمل الضمير العود إلى جميع بني

---

(١) من الآية (٤٠) من سورة البقرة.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٢١.

(٣) من الآية ٥٩/ سورة البقرة.

إسرائيل، وأنَّ الرجز قد عمهم جميعًا، وذلك غير مراد؛ لأن المراد أن الرجز خصّ الذين بدّلوا القول؛ فالاعتناء بالإظهار في موضع الإضمار- هنا- تخصيص لإنزال الرجز بقوم من بني إسرائيل، وليس ببني إسرائيل جميعهم، مع ما في تكرير الاسم الظاهر (الذين ظلموا) من زيادة في تقبيح أمرهم وإيذانٍ بأن إنزال الرجز عليهم لظلمهم(١).

* وهكذا كان المفسّرون والنحويون على وعي تامّ بهذه الاستعمالات الخاصة التي وردت في النصّ القرآنيّ، يفسّرونها من خلال السياق الواردة فيه، (وهي لمحات دالة ومعالم هادية على طريق هذا النمط المأمول الذي يربط بين الاستعمال الصرفي أو النحوي والسياق النصي والدلالي الوارد فيه سواء أكان موافقًا لنظام القواعد المقررة أم مخالفًا لها)(٢).

* وينهض هذا البحث بمهمة تفسير هذه الخصائص الأسلوبية أو المتغيّرات التركيبيّة صرفيّة كانت أو نحويّة، والتي وردت في ظاهرها مخالفة للقواعد المعياريّة التي وضعها النحاة وأرسوا أسسها، وقد وقع الاختيار على سورة البقرة كنموذج محدّد للتطبيق عليها، واستخراج هذه الظواهر التي تمثّل عدولاً أو انحرافًا عن المستوى المعياريّ للاستعمال اللغويّ، ومحاولة تفسيرها تفسيرًا مرتبطًا بالسياق، مع ملاحظة أن بعض هذه المتغيّرات قد حظيت بتردد واسع، ولم يحظ البعض الآخر فيها بهذا التردد نفسه، وآمل أن أكون قد وفقت إلى ما قصدت إليه، وأن أكون قد أديت بعض ما عليّ تجاه العربية وكتابها الكريم، والله من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

---

(١) انظر الكشّاف للزمخشري ١/ ٢٨٣، والبحر المحيط لأبي حيان ١/ ٣٦٣، والتحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٥١٦.

(٢) انظر ظواهر نحوية في الشعر الحر للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ص ١٠.

دراسة نحويّة للظواهر التركيبية

في سورة البقرة

الظاهرة الأولى: الاكتفاء بالحركات عن حروف المدّ واللين المجانسة لها الكائنة في أواخر الكلمة.(الاجتزاء بالكسرة عن الياء في آخر الكلمة)

إنابة الحركة عن الحروف أو الاجتزاء بالكسرة عن الياء في آخر الكلمة لهجة عربية قديمة تُنسب إلى «هذيل»[1]، وقد وردت هذه الظاهرة في الشعر القديم كثيرًا، ووصفها بعضُ النحاة كسيبويه وأبى سعيد وابن عصفور بأنها ضرورة شعريّة، يقول سيبويه: (اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف.. وحذف ما لا يُحذف يشبِّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفًا.. كما قال خُفاف بن نُدبة السُّلَميّ:

كَنَواحِ ريشِ حَمامَةٍ نَجدِيَّةٍ وَمَسَحتِ بِاللَثَتَينِ عَصفَ الإثمِدِ

وقال:

وطرتِ بِمُنصلَى في يَعمُلاتٍ دَوامي الأَيدِ يَخبِطنَ السَرِيحا[2]

* وقد حاول النحاة تعليل حذف الياء من آخر الكلمة في حال الإضافة، ومع الألف واللام، (وعلة حذفها في الوصل أنهم اجترؤا على حذفها لدلالة الكسرة عليها كما اجترؤا على حذف ياء المتكلم لدلالة الكسرة عليها في نحو «وإياي فارهبون»[3]، أو أنهم حذفوها تشبيهًا بقصر الممدود، أو بحذفهم لها مع

---

(١) انظر تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور: ١/ ٤٥٧.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١/ ٢٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٠، ١٢١، وضرورة الشعر للسيرافي ص ١٠٥، ١٠٦.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ١/٧٣.

التنوين، من جهة أن الألف واللام والإضافة يُعاقبان التنوين، فحكم لكل واحد بحكم ما عاقبه. فكما تُحذف الياء في «نواح»، و«أيدٍ» مع التنوين، فكذلك حُذفت في قوله: كنواح ريش حمامةٍ مع الإضافة، وحذفت في «الأيد» مع الألف واللام[1].

* وعلى حين وصف بعض النحاة هذه الظاهرة بأنها ضرورة أجازها كثير منهم كابن جني الذي عقد بابًا خاصًا في إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة، ووصف حذف الياء من آخر الكلمة، والاجتزاء بالكسرة عنها بالكثرة[2]، وكالفراء الذي جعلها من لغة العرب فعند تعرّضه لقوله تعالى: ﴿فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾[3] نراه يقول: (أُثبتت فيها الياء ولم تثبت في غيرها، وكُلّ ذلك صواب؛ وإنما استجازوا حذف الياء؛ لأن كسرة النون تدلّ عليها، وليست تهيَّبُ العرب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسورًا، من ذلك «رب أكرمنِ- و- أهانن» في سورة الفجر، وقوله: «أتمدوننِ بمالٍ»، ومن غير النون «المنادِ» و«الداع» وهو كثير، يُكتفي من الياء بكسرة ما قبلها، ومن الواو بضمة ما قبلها؛ مثل قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾- «ويدع الإنسان» وما أشبهه...)[4].

ويقول عند تعرّضه لقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (وقد قرأ الفرّاء: «يَسْري» بإثبات الياء، و«يَسْرِ» بحذفها، وحذفها أحبُّ إليّ لمشاكلتها رؤوس الآيات؛ ولأنّ العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها منها، أنشدني

---

(١) انظِر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٠، ١٢١، وضرورة الشعر للسيرافي ص ١٠٦.

(٢) انظر الخصائص لابن جني ٣/ ١٣٣- ١٣٦.

(٣) من الآية (١٥٠) سورة البقرة.

(٤) انظر معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٩٠.

بعضهم:

كفّاك كفّاك مـا تليـق درهمـا جودًا وأُخرى تُعْطِ بالسيف الدما

وأنشدني آخر:

ليس تخفي يسارتي قـدر يـوم ولقد تُخْفِ شيمتي إعـساري[1]

حذف الياء من آخر الكلمة إذن يتكلم به بعضُ العـرب، والأكثـر علـى إثباتها، كما قال كُثَيِّر:

علي ابن أبي العاصى دلاصُ حصينةٌ أجاد المُـسَدِّي سَـرْدَها وأذالهـا

فأثبت الياء في «العاصي»، والذين من لغـتهم إثبـات اليـاء يحـذفونها ضرورة، تشبيهًا بالتنوين؛ إذا كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان[2].

* وعلى لغة الحذف قالوا عمرو بن العاص وحذيفة بن اليمان والحاف بن قضاعة[3].

* وعلى كُلّ حال فقد وقع هذا الاستعمال في القرآن كثيرًا في رؤوس الآي وفي غيرها، ووقع في سورة البقرة في أكثر من موضع في رؤوس الآي وفي غيرها، وقد لاحظت أن المفسرين يجيزون حذف الياء من آخر الكلمة إذا وقعت فاصلة لاتّساق النظم، وفي غير رؤوس الآي يجيزونها على أنها لغـة لـبعض العرب، ومن ورودها في سورة البقرة ما جاء في قولـه سـبحانه: ﴿وَأَوْفُـواْ

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٢٦٠، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبـاري ١/ ٣٨٥، حيث ذكر عن الفراء أنهم يجتزئون بالضمة عن الواو وبالكـسرة عـن اليـاء وبالفتحة عن الألف، وذكر لذلك شواهد كثيرة، وأن ذلك لغة لبعض العرب وليس مـن ضرورات الشعر من ص ٣٨٥- ٣٩١).

(٢) انظر ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ص ١٠٧.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ١/ ٧٣.

بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ من الآية (٤٠) حذفت الياء وأصله «فارهبوني» لأنها فاصلة، ومعنى فاصلة رأس آية؛ ليكون النظم على لفظ مُتّسق[١].

* إن القرآن يلجأ إلى هذا الاستعمال الخاص أو إلى هذه الظاهرة اللغويّة عادلاً عن مستوى الكلام العادي إلى مستوى النظم القرآني ليحقق اتّساقًا في التشكيل الإيقاعيّ للفواصل، ففي الآية الكريمة السابقة، حُذفت الياء ضمير النصب من «فارهبون»؛ لأنها فاصلة فاعتبروها كالموقوف عليها، ولتتوافق مع الفاصلة التي تسبقها وهي «يحزنون» و«خالدون»، والفاصلة التي تليها وهي «فاتقونِ»[٢] التي لجأ القرآن إلى حذف الياء منها بدورها لتتوافق إيقاعيًا مع ما بعدها «تعلمون»؛ وليتحقق بذلك هذا النغم الإيقاعيّ الذي تهشّ له النفس، وتطرب به الأذن، وليصحب ذلك التأثير السحريّ الذي اختصّت به ألفاظ القرآن الكريم المنزّه عن النقص.

* إنّ الحفاظ على التزام بعض المقاطع وترددها على مدى الآيات هو الذي حدا بالأسلوب القرآني إلى هذا الاستعمال دون اضطرار إلى ذلك، فليس ثمّ ما يدعو إلى اضطرار من وزن أو غيره.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي﴾ من الآية (١٨٦).

حيث حُذفت الياء من قوله «الداع» ومن قوله «دعانِ»؛ لأن حذفها في الوقف لغة جمهور العرب عدا أهل الحجاز، ولا تحذف عندهم في الوصل؛ لأن

---

(١) انظر معاني القرآن للزجاج ١/ ١٢١، والبحر المحيط لأبي حيّان ١/ ٢٨٤، والتحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٤٥٧.

(٢) من الآية (٤١) سورة البقرة.

الأصل عدمه؛ولأن الرسم يُبني على حال الوقف، وأثبت الياء في الوصل والوقف بعضُ القرّاء، وقرأ بعضهم بحذف الياء في الوصل والوقف وهي لغة هُذيل، وقد تقدّم أن الكلمة لو وقعت فاصلة لكان الحذف متفقًا عليه في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾، وإذا لم تكن ياء المتكلم في كلمة هي فاصلة من الآي لما اتفق الجمهور على حذفها كما في هذه الآية[1].

* ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ﴾ من الآية (١٩٧).

* حيث حذف ياء المتكلم من قوله «واتقونِ» وهي ليست فاصلة كما وقع في الآية السابقة.

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُواْ لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ﴾ من الآية (١٥٢) حيث حُذفت ياء المتكلم بعد نون الوقاية من قوله «ولا تكفرون» تخفيفًا لتناسب الفواصل التي تسبقها (تعلمون)، والتي تليها (الصابرين).

الظاهرة الثانية: «حذف حرف الخفض من المعمول ووصول العامل إليه بنفسه».

منع بعضُ النحاة حذف الجارّ في اختيار الكلام، وعدّه من الضرورة الشعريّة كابن عصفور، أو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه كالرضي وابن يعيش، يقول الرضي: (ولا يجوز حذف الجارّ في اختيار الكلام إلاّ مع «أنّ» و«أنْ» وذلك فيهما أيضًا بشرط تعيُّن الجار، فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه، وبالجرّ عند الخليل والكسائي، والأول أولى لضعف حرف الجرّ عن أنْ

---

(١) راجع تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، ١٧٩١، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٥٥، حيث أجاز الحذف والإثبات قال: (إن شئت قلت: إذا دعاني بياء، وإن شئت بغير ياء، إلا أن المصحف يُتبع فيُوقف على الحرف كما هو فيه).

يعمل مضمرًا، ولهذا حكم بشذوذ:

الله لأفعلنّ، ونحو قول رؤبة: خيرٍ، لمن قال له كيف أصبحت؟، وقوله:

إذا قيلَ أيُّ النـــاسِ شَـــرٌّ قَبيلَـــةٍ أشارَت كُلَيبٍ بِـــالأَكُفِّ الأَصـــابِعُ

وإنما جاز حذف الجارّ مع أنّ وأنْ كثيرًا قياسًا؛ لاســتطالتهما بــصلتهما، والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما أيضًا قياسًا إذا تعينّ الجــار، كما في: خرجتُ الدارَ، ولم يثبت، بلى قد جاء في غيرهما إما شذوذًا كقوله:

تمرون الــديار ولــم تعوجــوا كَلامُكُـــمُ عَلَـــيَّ إذنْ حَـــرامُ

وقوله تعالى: ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ و﴿وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ و﴿أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ﴾، والأولى في مثله أن يُقال: ضُمِّن اللازم معنى المتَعدِّي، أي: تجوزون الديار، ولألــزمَنَّ صــراطك، ولا تنووا عقدة النكاح، وترضعوا أولادكم، حتى لا يُحمل على الشذوذ، .....)[1].

ويقول ابن يعيش في باب حروف الإضافة: «على أن ابن الأعرابــي قــد حكي عنهم مررت زيدًا، كأنه أعمله بحسب اقتضائه، ولم ينظر إلى الــضعف وهو قليل شاذ»[2].

وعلى حين رفض عددٌ من النحاة حذف الجارّ في سعة الكلام وحملوه على الضرورة أو الشاذ الذي لا يُقاس عليه، استحسن فريق آخر من النحــاة هــذه الظاهرة وعدّها دليلاً على فصاحة المتكلم، يقول المبــرّد تعليقًــا علــى قــول الشاعر، وهو مما استشهد به ابن عصفور على أنه ضرورة:

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٣٧- ١٣٨، وانظر كذلك شرح المفــصل لابــن يعيش ٨/ ٧- ٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤٥، ١٤٦.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٨.

تَحِنُّ فتُبْدي ما بها مِـنْ صَـبابَةٍ وأُخْفي الذي لولا الأَسـى لَقَـضاني

(يريد: لقضي عليّ، فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن مخرج. قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾. والمعنى: (إذا كـالوا لهم أو وزنوا لهم)[1] ولا شك أن ما ذهب إليه المبرد في التعليق على هذا البيت مخالف لما ذهب إليه ابن عصفور من جعل هذا البيت وغيره من الضرائر التي لا تنقاس في اختيار الكلام.

* وقد ذكر الفرّاء عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾[2] أن حذف الجارّ مما تقول به العرب، قال: (وفي قراءة عبد الله (فأنفخها) بغيـر في، وهو ممّا تقوله العرب: رب ليلة قد بتُّ فيها وبتُّها، ويقال في الفعل أيضًا:

ولقـد أبيـت علـى الطـوي وأظلُّـهُ

تُلقي الصفات وإن اختلفت في الأسماء والأفاعيل. وقال الشاعر:

إذا قالَـت حَـذامِ فأنـصتوها فَإِنَّ القَـولَ مـا قالَـت حَـذامِ

وقال الله تبارك وتعالى وهو أصـدق قـيلا: «وإذا كـالوهم أو وزنـوهم يخسرون» يريد: كالوا لهم، وقال الشاعر:

ما شُقَّ جَيبٌ وَلا قامتك نائِحَـةٌ وَلا بَكتكَ جيادٌ عِنـدَ أسـلابِ[3]

---

(١) انظر الكامل للمبرد ١/ ٢١، وانظر الأمالي الشجرية حيث عقد صاحبها فصلاً خاصًـا في حذف حرف، وآتى بشواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر (مـن ١/ ٣٦١ إلـى ٣٧٥).

(٢) من الآية (٤٩) سورة [آل عمران].

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٤، ١٥، وانظر البرهان في علوم القرآن للزركـشي الذي قال بكثرة حذف الجار في القرآن، ثم إيصال الفعل إلى المجرور به، وذكر ذلـك جملة من الآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُـلاً﴾ أي مـن قومه. (٣/ ٢١٥- ١٢٦).

ويمكن القول إن حذف حرف الجرّ من الترخص في قرينة «الصيغة»،أو «البنية» وهو من قبيل إعفاء القرائن الأخرى عنها[1] لأداء معنى خاص في التركيب الذي جاءت فيه الصيغة مخالفة لما هو مألوف.

* وقد ورد حذف الجارّ في القرآن كثيرًا، وورد في سورة البقرة أربع مرّات، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ آية (٢٢٧)، حيث حذف حرف الجرّ من المعمول (الطلاق)، ووصل العامل (عزموا) إليه بنفسه؛ لأنه يتعدّى بعلي، أو تضمّن (عزم) معنى (نوى)؛ ومن أجل هذا تعدّى إلى المفعول به بنفسه[2].

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ من الآية (٢٣٣).

حيث تعدّى الفعل (تسترضعوا) إلى المجرور من غير الجارّ، والتقدير: أن تسترضعوا مواضعَ لأولادكم، فالسين والتاء في «تسترضعوا» للطلب ومفعوله محذوف؛ لأن الفعل يُعدّى بالسين والتاء إلى المفعول المطلوب منه الفعل فلا يتعدّى إلا إلى مفعول واحد، وما بعده يُعدىّ إليه بالحرف، وقد يحذف الحرف لكثرة الاستعمال، كما حُذف في استرضع، واستنجح، فعدّى الفعل إلى المجرور وعلى الحذف والإيصال وفي الحديث «واسترضعت في بني سعد»[3].

وقد ذهب الزمخشري في تفسيره للآية السابقة إلى أن الفعل (تسترضعوا) متعدٍّ إلى مفعولين، والمعنى: أن تسترضعوا المراضع أولادكم، فحذف أحدَ المفعولين للاستغناء عنه، كما تقول: استنجحت الحاجةَ، ولا تذكر من

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٧.

(٢) راجع البحر المحيط لأبي حيّان ٢/ ٤٥٠.

(٣) راجع تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، ٢/ ٤٣٩، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٣١٤، والبحر المحيط ٢/ ٥٠٨.

استنجحته، ولم يذهب إلى القول بحذف الجارّ من المعمول ووصول الفعل إليه بنفسه، وأن (أولادكم) منصوب لا على إسقاط الجارّ[1].

وقد ردّ ابنُ عاشور هذا الرأي بقوله: (والتعويل على القرينة) إذ لا يطلب أصل الرضاع لا من الولد ولا من الأم، وكذا: استنجحت الله سعيي، إذ لا يُطلب من الله إلا إنجاح السعي..)[2].

* وأرى أن ما ذهب إليه ابن عاشور من القول. يتعدىّ الفعل إلى المجرور على الحذف والإيصال هو الصواب؛ لأن الفعل يُعدَّى بالسين والتاء- الدالين على الطلب- إلى المفعول المطلوب منه الفعل فلا يتعدّى إلاّ إلى مفعول واحد، وما بعده يُعدَّى إليه بالحرف، فحينما أقول: استخرجت معلوماتي من بطون الكتب مثلاً، فإن الفعل (خرج) تعدّى بالسين والتاء إلى المفعول (معلوماتي)، وتعدّى إلى ما بعد ذلك (بطون الكتب) بالحرف، فإذا قلت: استخرجت معلوماتي بطون الكتب؛ فإن الكلام- حينئذ- يكون على تقدير حذف الجارّ، ويكون (بطون) منصوبًا على إسقاط الجارّ، ولا يمكن أن يكون مفعولاً به ثانيًا للفعل (استخرج).

ومن حذف الجارّ في سورة البقرة أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ من الآية ٢٣٥.

أي: لا تعزموا على عقد النكاح، وحذف «على» استخفافًا كما تقول: ضرب زيدٌ، الظهر، والبطن، معناه على الظهر والبطن[3].

---

(١) انظر الكشاف للزمخشري: ١/ ٣٧١.

(٢) انظر التحرير والتنوير لابن عاشور: ٢/ ٤٣٩.

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج: ١/ ٣١٨، وانظر التحرير والتنوير لابن عاشور ٢/ ٤٥٥.

وقد ذهب ابنُ هشام إلى القول بالتضمين في هذه الآية، حيث أشرب الفعل (عزم) معنى الفعل (نوي)؛ ومن أجل هذا أعطى حكمه فتعدّى بنفسه لا بعلي، والمعنى على هذا التقدير: ولا تنووا عقدة النكاح[1].

* ومن ذلك أيضًا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ من الآية (٢٥٣)، حيث ذكر أبو حيّان عند تعرّضه لهذه الآية الكريمة وجوهًا عدّة في نصب كلمة (درجات)، منها أنه منصوب على المفعول الثاني لرفع، على طريق التضمين لمعنى: بلغ، أو على إسقاط حرف الجرّ، فوصل الفعل وحرف الجرّ..[2].

الظاهرة الثالثة: «التَّرَخُّص في قرينة الربط بحذف الرابط»

* حقُ الجملة الواقعة خبرًا أو صفة أو حالاً أو صلة أن تشتمل على ضمير ما أُجريتْ عليه؛ لربط هذه الجمل بما قبلها؛ ففي الجملة الواقعة نعتًا- مثلاً- اشترط النحاة ضرورة اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت، وقد يُترخّص في هذا الضمير (الرابط) بالحذف للدلالة عليه، كما في قول الشاعر:

وما أدرى أغيّرهم تناءٍ وطولُ الدهر أم مالٌ أصابوا؟

التقدير: أم مالٌ أصابوه،حيث أوقع الجملة نعتًا لما قبلها، وحذف الرابط الذي يربط النعت بالمنعوت، والذي سوّغ الحذف أنه مفهوم من الكلام[3].

---

(١) انظر مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٧٩١، وانظر البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٥٢٥.

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيّان: ٢/ ٦٠١- ٦٠٢.

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ١٩٧، ١٩٨.

* إنّ عود الضمير يُعدّ من الروابط المهمة في الجملة، ولكنّ الارتباط قد يتمّ بقرائن أخرى فيصبح المعنى واضحًا دون حاجة إلى الضمير الرابط، ومن أجل هذا يمكن الترخص في هذا الرابط لضمان الربط بدونه أي بقرائن أخرى[1].

* وقد وردت هذه الظاهرة في النصّ القرآني كثيرًا، ووردت في سورة البقرة في موضعين اثنين، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً﴾ من الآية (٤٨).

فقد حُذف العائد من جملة النعت (لا تجزي نفس عن نفس شيئًا) إلى المنعوت (يومًا) والتقدير: لا تجزي فيه، وإنما جاز حذفه؛ لأنه متعيّن من الكلام، ويكثر حذفه إذا كان منصوبًا أو ضميرًا مجرورًا فيحذف مع جاره ولاسيّما إذا كان الجارّ معلومًا كما في الآية، وكما في قول الشاعر:

تَروُحُي أَجْدَرُ أَن تَقيلي

أي ما أجدر بأن تقيلي فيه، وفي كيفيّة حذف العائد في الآية قولان؛ أحدهما: أنه حُذف بجملته دفعة واحدة، والثاني: أنه حذف على التدريج؛ فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، فصار «تجزيه» ثم حذف هذا الضمير المتصل، فصار تجزي[2].

* ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ من الآية (٢٣٤).

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسّان ص ٢٣٨.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٨، والكشّاف للزمخشري ١/ ٢٧٩، والبحر المحيط ١/ ٣٠٧، والتحرير والتنوير ١/ ٤٨٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١، ٣٢.

اختلفت وجهة نظر شرّاح هذه الآية وتقديراتهم؛ لأن (الذين) اسم موصول مبتدأ، و(يتوفون) صلته، والخبر هو جملة (يتربصن)، وليس بها رابط؛ لأن نون النسوة لا تعود على الذين، فقيل: إن جملة «يتربصن بأنفسهن» خبر عن «الذين»، والرابط محذوف، أي لهم أو بعدهم، كما قالوا: «السَّمْن مَنَوَانِ بدرهم» أي منه، وهو قول الجمهور، وقيل: الرابط حاصل بعود الضمير إلى الأزواج، الذي هو مفعول الفعل المعطوف على الصلة، فهنّ أزواج المتوفين؛ لأن الضمير قائم مقام الظاهر، وهذا الظاهر قائم مقام المضاف إلى ضمير المبتدأ، والتقدير: يتربصن الأزواج اللائي تركوهن، وهو مذهب الأخفش والكسائي، وقيل: التقدير: وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن، بناء على حذف مضاف، وهو قول بعض البصريين منهم الزمخشري في الكشاف، وقيل: إن «الذين» مبتدأ، والخبر محذوف، أي فيما يُتلى عليكم حكم الذين...، وحينئذ تكون جملة- يتربصن- بياناً لذلك الحكم، وفيه كثرة الحذف.. (١)

وأرى أنه لا بأس من القول بحذف الرابط من جملة الخبر لورود ذلك في كلام العرب شعرًا ونثرًا، وهو أقرب الأقوال لاستقامة معنى الآية، والله أعلم.

الظاهرة الرابعة: (العطف على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض)

* اختلف النحاة كبير اختلاف حول هذه الظاهرة، فذهب الكوفيّون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مع المعطوف، ووافقهم يونس والأخفش وقطرب وأبو علي الشلوبين وابن مالك، واحتجوا بورود ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب، يقول ابنُ مالك وهو من مؤيدي مذهب الكوفيين في هذه المسألة:

---

(١) راجع في تفسير هذه الآية الكشاف ١/ ٣٧٢، والبحر المحيط ٢/ ٥١٤، ٥١٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٥١، والتحرير والتنوير ٢/ ٤٤١.

وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عطفٍ عَلَى ضَمِير خَفضٍ لازِماً قَد جُعِلا

وَلَيس عِندِي لازِماً إذ قَد أتَى فِي النثر والنظم الصَّحِيحِ مُثبَتَا

أي: جعل جمهورُ النحاة إعادة الخافض- إذا عُطف على ضمير الخفض- لازمًا، ولا أقول به؛ لورود السماع: نثرًا، ونظما، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[1].

* وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز إلا في ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر وخرّجوا شواهد الكوفيين على وجوه أخرى، يقول سيبويه في باب عطف الاسم الظاهر على الضمير: (ومما يقبُح أن يشْرَكَهُ المظهَرُ علامةُ المضمر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمروٍ، كرهوا أن يَشْرَكَ المظهرُ مضمرًا داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنها لا يتكلَّمُ بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين. فلما ضعفتْ عندهم، كرهوا أن يتبعوها الاسم....، وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطُرَّ الشاعر... كقوله:

آبِكَ أيِّهْ بِيَ أو مُصدَّرِ من حُمُر الجلّةَ جَأبِ حَشْوَرِ

وقال آخر:

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا فاذهب فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ[2]

---

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٢٣٩، ٢٤٠، والإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٦٥) من ص ٢/ ٤٦٣- ٤٧٤.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٤/ ٥١- ٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٨، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٣٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤٧- ١٤٩.

* وعلى أيّ حال فقد وقعت هذه الظاهرة في سورة البقرة في موضع واحد هو ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللهِ﴾ من الآية (٢١٧).

* فـ«المسجد الحرام» مجرور بالعطف على الهاء في «به» من غير إعادة الجارّ، وهو ما أجازه الكوفيّون ومن وافقهم، واختاره أبو حيّان عند تعرّضه لهذه الآية الكريمة قال: (وإذا تقرّر أن العطف بغير إعادة الجارّ ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها، كأن يخرج عطف: والمسجد الحرام، وعلى الضمير في: به، أرجح، بل هو متعينّ؛ لأن وصف الكلام، وفصاحة التركيب تقتضي ذلك)[1]، وقيل هو معطوفٌ على الشهر الحرام، وقد ضُعّف ذلك بأنه القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام؛ إذْ لم يشكّوا في تعظيمه؛ وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام، وقيل: هو معطوف على السبيل؛ وهذا لا يجوز لأنه معمول المصدر، والعطف بقوله: «وكفر به» يفرق بين الصلة والموصول، وقيل: هو متعلق بفعل محذوف دلّ عليه الصدّ؛ تقديره: ويصدون عن المسجد؛ كما قال تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[2]، وقيل بتقدير مضاف معطوف على (صدّ) أي وصدّ المسجد الحرام عن الطائفين والعاكفين والركع السجود[3].

* وأرى أن ما ذهب إليه أبو حيّان من القول بعطف (المسجد الحرام) على الهاء في «به» من غير إعادة الجارّ، هو الأقرب للصواب؛ لأن العطف على

---

(١) راجع البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٣٨٩، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٤١.

(٢) من الآية (٢٥)/ الفتح.

(٣) انظر في تفسير هذه الآية وإعرابها التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ١٤٢، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٦- ٣٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٥٩.

ضمير الخفض من غير إعادة الجارّ ورد كثيرًا في كلام العرب شعرًا ونثرًا، بحيث يخرج عن أن يُعدَّ ضرورة، ومن ذلك ما روي من قولهم: ما فيها غيره وفرسِه، بجرّ الفرس عطفًا على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ في قراءة حمزة بجرّ الأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير، ما يخرج الكلام عن الفصاحة، كما ذهب إلى ذلك أبو حيّان الأندلسي، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير، ومنه قول الشاعر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا وَما بينها والأرضِ غوط ننانفُ

وقال الآخر:

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق

وقول الآخر:

إذا أوقدوا نارًا لحرب عدوهم فقد خاب من يصلي بها وسعيرها

حيث عُطفت الكلمات (الأرض وأبي نعيم وسعيرها) على ضمائر الخفض قبلها دون إعادة الجارّ، وغير ذلك من الشواهد الشعرية، هذا من ناحية السماع، ومن ناحية القياس فكما يجوز أن يُبدل من الضمير المجرور، ويؤكد من غير إعادة جارّ، يجوز كذلك أن يُعطف عليه من غير إعادة جارّ[1].

الظاهرة الخامسة: استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض

شاعت هذه الظاهرة في الشعر القديم، ووردت في سورة البقرة ثلاث مرّات، وقد عدّ ابنُ عصفور هذه الظاهرة من الضرورة الشعريّة، وأورد لذلك جملة من الشواهد منها قول القُحَيْف العُقيليّ:

---

(١) انظر البحر المحيط لأبي حيّان ٢/ ٣٨٦- ٣٨٩.

إذا رضيتْ علـــى بنـــو قُـــشير لعمـــرُ الله أعجبنـــي رضـــاها

يريد: عني. ونحو قول زيد الخيلْ:

وَيَركَبُ يَومَ الرَوعِ فيها فَوارِسٌ يصيرون طَعناً في الأَباهِرِ وَالكُلى

يريد: يصيرون بطعن الأباهر وقول أبي ذُويب:

وَكَـــأَنَّهُنَّ رَبابَـــةٌ وَكَأَنَّـــهُ يَسَرٌ يُفيضُ عَلى القِداحِ وَيَصدَعُ

يريد: يفيض بالقداح[1].

* وقد رفض أبو سعيد السيرافيّ في كتابه «ضرورة الشعر» عـدّ هـذه الظاهرة ضرورة؛ إذْ يقول: «وقد يُبدل الشاعر بعض حـروف الجـرّ مكـان بعض، وليس ذلك من الضرورة كإبدالهم «على» من «عَنْ» كما قال الشاعر:

إذا رضيت علـيّ بنـو قـشير ..... البيت

أي: عنّي

وقال النابغة الجعديّ:

كَأَنَّ رَحلي وَقَد زالَ النَهـارُ بِنـا بذي الجَليلِ عَلى مُستَأنِسٍ وَحِـدِ

أراد: زال عنّا. ومثل هذا كثير، وليس من الضرورة فأستقصيه»[2].

* على أنّ هذه الآبيات وأمثالها فيها خلافٌ بـين النحـويين. فـالكوفيوُن يحملونها على ما يعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره. والبـصريون يقولونَ ببقاء الحرف على معناه الذي عُهِد فيه إما بتأويل يقبله اللفظ، أو بـأن

---

(١) راجع ضرائر الشعر لابن عصفور من ص ٢٣٣- ٢٣٩. حيث أورد بعد الآبيات الثلاثة السابقة ستة أبيات أخرى واستطرد في الحديث عن هذه الظاهرة.

(٢) راجع ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافيّ ص ١٥٦.

يضمنوا الفعل معنى ما يعمل في ذلك الحرف، والسبب في ذلك عندهم أن التصرّف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرّف في الحروف بوضع بعضها موضع بعض؛ لأن الحروف بابها ألاّ يُتَصرّفَ فيها.

* هذا، وقد أفرد ابن الشجري في أماليه فصلاً «في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض» أورد فيه عددًا كبيرًا من الآيات القرآنية والآبيات الشعرية شواهد على تلك الظاهرة[1]، وكذلك فعل ابن جني في كتابه الخصائص حيث عقد بابًا «في استعمال الحروف بعضها مكان بعض»، وقال عن هذا الباب وهو بصدد الحديث عن الحمل على المعنى: «ومنه باب من هذه اللغة واسعٌ، لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدّى به....»[2].

* على أنّ أبا الفتح لا يجيز هذه الظاهرة جوازًا مطلقًا ولا يمنعها منعًا مطلقًا، وإنما يكون ذلك بحسب الأحوال الداعية إلى هذا الأسلوب، والمسوّغة له، يقول في بداية هذا الباب: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجًا من الصنعة. وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع). ويحتجون لذلك يقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ﴾[3] أي مع الله. ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله- عز اسمه- ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[4] أي عليها. ويقولون: تكون الباء بمعنى عَنْ وعلى، ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس أي عنها وعليها؛ كقوله:

---

(١) راجع الأمالي الشجرية لابن الشجري ٢/ ٢٦٧- ٢٧٢.

(٢) انظر الخصائص لابن جني ٢/ ٤٣٥.

(٣) من الآية ١٤ سورة الصف.

(٤) من الآية ٧١ سورة طه.

أرمي عليها وهي فرع أجمعُ

.... وغير ذلك مما يوردونه.

ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا..»[1].

* وقد وضع أبو الفتح قاعدة يُعمل عليها في هذا الباب قال: (اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه أيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ﴾[2] وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها، أو معها؛ لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّى أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث؛ إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه»[3].

ابن جني يحاول إذن أن يحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ ليعقد المصالحة بين المخالفة التي قد تبدو في السطح بين الجملة المنطوقة وبين القاعدة، وهو ما أطلق عليه الحمل على المعنى وعقد له فصلاً خاصًا في كتابه

---

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣٠٦- ٣٠٨.

(٢) من الآية ١٨٧ سورة البقرة.

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٣٠٨.

الخصائص[1] وما أحسن صنيع أبي الفتح الذي وضع رسمًا يُسار على هديه ويُعمل على شاكلته، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه على حدّ تعبيره.

وقد ترددت ظاهرة استعمال حروف الخفض بعضها مكان بعض في سورة البقرة أربع مرات، وفي كل مرة كان المفسرون يضمنون الفعل معنى ما يعمل في ذلك الحرف، وكأنهم كانوا يتهدوّن الطريق التي رسمها ابن جنّي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ من الآية (١٤) حيث استعمل «إلى» مكان «مع» أي مع شياطينهم، تقول: خلوت بفلان وإليه: إذا انفردت معه[2]..

* ويعلّق ابن عاشور على هذه الآية ويضمّن الفعل «خلا» معنى «آب»: (وخلوا بمعنى انفردوا فهو فعل قاصر ويُعدّى بالباء وباللام ومن ومع بلا تضمين، ويعدّى بإلى على تضمين معنى «آب» أو «خلص».. وقد عُدّي- هنا- بإلى ليشير إلى أن الخلوة كانت في مواضع هي مآبهم ومرجعهم وأنّ لقاءهم للمؤمنين إنما هو صدفة ولمحات قليلة)[3].

* ومن ذلك أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ من الآية (١٠٢)، حيث استعمل «على» مكان «في» أي في

---

(١) السابق ٢/ ٤١١- ٤٣٥، وانظر النحو والدلالة للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف المبحث الثالث (العنصر الدلالي في بعض الظواهر النحوية من ص ١١١ إلى ص ١٥٨).

(٢) انظر الكشّاف للزمخشري ١/ ١٨٤، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٨٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦٨، ومغني اللبيب ١/ ٨٨ حيث ذكر أن ورود (إلى) بمعنى (مع) قال به الكوفيون وجماعة من البصريين وعليه حُمل قوله تعالى: {مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّهِ} وقولهم «الذود على الذود إبل»، ولا يجوز «إلى زيد مال» تريد مع زيد مال.

(٣) انظر تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٢٩١.

ملك سليمان، والعرب تفعل ذلك يقولون: أتيته على عهد فلان أي في عهده، وقال الأعشى:

وَصَلِّ على حين العشيّات والضُّحى ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا[1]

يقول الفرّاء تعليقًا على الآية السابقة: (تصلح «في» و«على» في مثل هذا الموضع؛ تقول: أتيته في عهد سليمان وعلى عهده سواء»[2].

ويعلقّ ابن هشام على هذه الآية بقوله: (أي: «في» زمن ملكة، ويحتمل أنّ (تتلو) مضمنّ معنى تتقوّل؛ فيكون بمنزلة «ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل»)[3].

* أما أبو حيّان وابن عاشور فإنهما يُضمنان الفعل «تتلو» معنى الفعل «تكذب أو تقول»، يقول ابنُ عاشور: (والتلاوة فعلها يتعدّى بنفسه «يتلون عليكم آياتي» فتعديته بحرف الاستعلاء يدلّ على تضمّنه معنى تكذب أي تتلو تلاوة كذب على ملك سُليمان كما يُقال تقوّل على فلان أي قال عليه ما لم يقلْه، وإنما فُهم ذلك من حرف على»)[4].

* ومن ذلك أيضًا ما ورد في قوله تعالى: ﴿**وَلِتُكَبِّرُواْ اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ من الآية (١٨٥).

حيث وردت «على» في الآية بمعنى «اللام» التي للتعليل أي لهدايته إيّاكم، قال الشاعر:

---

(١) انظر الآمالي الشجرية ٢/ ٢٦٨.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٦٣.

(٣) انظر مغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٦٤.

(٤) انظر التحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٦٢٩، والبحر المحيط لأبي حيّان ١/ ٥٢٢-٥٢٣.

عَلامَ تَقول الرمحَ يُثقل عــاتِقي إذا أنا لَم أطعَن إذا الخَيلُ كَــرَتِ

يعلّق الزمخشري في تفسيره لهذه الآية قائلاً بتضمين فعل التكبير معنــى الحمد «وإنما عدّي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنــى الحمــد كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم»[1].

ومن ذلك أيضًا ما ورد في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ﴾ من الآية ١٨٧: حيث ضُمِّن الرفث معنى الإفضاء، يقول الزمخشري تعليقًا على هذه الآية: (فإن قلت: لِمَ عدّى الرفث بإلى؟ قلت: لتــضمينه معنــى الإفضاء لما كان الرجل والمرأة يعتنقان ويشتمل كل واحد منهما على صــاحبه في عناقه شبّه باللباس المشتمل عليه)[2].

* فُعدِّي الرفث بإلى- هنا- ليتعيّن المقصود وهو الإفضاء، وإن كان أصله التعدية بالباء، وحسن اللفظ بهذا التضمين، فصار بذلك قريبًا من الكفايات التــي جاءت في القرآن من قوله: «فلما تغشّاها»، «ولا تقربوهن»، «فأتوا حــرثكم»، «فالآن باشروهن»[3].

* لقد كان المفسّرون ومن قبلهم النحويون على وعي تام بأهمية المعنــى الدلالي الذي يحمل عليه كثير، مما يبدو أنه مخالف للقواعد في السطح ليطابق المعنى المراد، كما رأينا في تناول المفسّرين لهذه الآية الكريمة حينما اســتعمل حرف مكان آخر.

* ومن ذلك أيضًا ما ورد في قوله سبحانه: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ من الآية (٢٢٧)، حيث عدّى فعل الإيلاء بمِنْ، مــع أن

---

(١) انظر الكشاف للزمخشري ١/ ٣٣٧، وانظر كذلك البحر المحيط ٢/ ٢٠٤.
(٢) انظر الكشاف للزمخشري ١/ ٣٣٨.
(٣) انظر البحر المحيط ٢/ ٢١١- ٢١٢، والتحرير والتنوير ٢/ ١٨٢.

حقّه أن يُعَدَّى بعلي؛ لأنه ضُمِّن- هنا- معنى البُعد، فَعُدِّى بالحرف المناسب لفعل البعد، كأنه قال: للذين يؤلون متباعدين من نسائهم[1].

الظاهرة السادسة: «وضع المفرد موضع الجمع»

شاعت هذه الظاهرة في الشعر القديم، وقد اختلف موقف النحاة منها، فعدّها بعضهم ضرورة كابن عصفور، وأورد لذلك جملة من الشواهد الشعريّة[2]، وجعلها ابنُ جنّي من الحمل على المعنى في محاولة منه لربط سطح التركيب وعمقه، أو تصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المراد، يقول أبو الفتح: «اعلم أنّ هذه الشّرْج غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر،وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد... كقولهم: هو أحسنُ الفتيان وأجملُه، أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد؛ كقولك: هو أحسن فتى في الناس؛ قال ذو الرُّمة:

وَمَيَّةُ أَحسَنُ الثَقَلَينِ وجهًا ... وَسالِفَةً وَأَحسَنُهُ قَذالا

فأفرد الضمير، مع قدرته على جمعه. وهذا يدلّك على قوّة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها؛ آلا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدّم في الأول لفظ الجمع فتُرك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان... وقال سبحانه: ﴿**بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ**

---

(١) انظر تفسير التحرير والتنوير ٢/ ٣٨٥، والكشاف للزمخشري ١/ ٣٦٣ حيث قال بتضمين الفعل (يؤلون) معنى يبعدون، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلين أو مقسمين وهو ما ذهب إليه ابن عاشور.

(٢) راجع ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٥١ وما بعدها.

عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1] فأفرد على لفظ مَنْ ثم جمع من بعد...»[2].

وأجاز الرضي أن يقع المفرد موقع المثنّي والجمع، مع ما نلمحه من تبرير دلالي رائع لذلك حيث يقول: (وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد، كقوله- صلى الله عليه وسلم-: «المؤمنون كنفس واحدة»، ومن قيام المفرد مقام الجمع قولُه:

كُلُوا في بعض بطنكم تعفُّوا فإنّ زمانكم زمنٌ خميصُ[3]

* ويمكن أن يُعَدَّ وضع المفرد موضع الجمع من قبيل الترخص في قرينة المطابقة في العدد؛ وهي قرينة لفظية لوضوح المعنى بدونها، فتنفك المطابقة بين التراكيب دون أن يتأثر المعنى؛ لأن القرائن الأخرى ضمنت هذا المعنى[4].

* وعلى أيّ حال فقد وقعت هذه الظاهرة في القرآن كثيرًا، ووردت في سورة البقرة في غير موضع، وقد حاول المفسّرون والنحاة أنم يربطوا هذه الظاهرة بأمن اللبس، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ

---

(١) من الآية (١١٢) سورة البقرة.

(٢) راجع الخصائص لابن جني ٢/ ٤١١- ٤٣٥.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٦٢، وانظر كذلك أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥، وقد أشار إلى أن إيقاع المفرد موقع الجمع يتّسع في «فعيل» كظهير في قوله تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ}، وقوله سبحانه: {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا}، وقوله: {فَلَمَّا اسْتَيْأَسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا} أوقع «نجيًا» في موقع «أنجية» في قول الراجز: (إني إذا ما القوم كانوا أنجية)، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٧، ٣٠٨ حيث أجاز ذلك، وانظر البرهان في علوم القرآن للزركشي، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٧٩، ٢/ ٤٤- ٤٥.

(٤) راجع اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص ٢٣٨.

وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ من الآية (٧)، حيث أوقع المفرد (سمعهم) موقع الجمع (أسماع)، وقد ربط الزمخشري في تعليقه على هذه الآية بين ورود هذه الظاهرة وأمن اللبس بقوله: (ووحد السمع كما وحد البطن في قوله:

كُلُوا في بعض بطنكم تعفوا

يفعلون ذلك إذا أُمن اللبس فإذا لم يؤمن كقولك فرسهم وثوبهم وأنت تريد الجمع رفضوه، ولك أن تقول: السمع مصدر في أصله والمصادر لا تجمع، فلمح الأصل يدل عليه جمع الأذن في قوله: «وفي آذاننا وَقْرٌ»، وأن تقدر مضافًا محذوفًا: أي وعلى حواسّ سمعهم) [1].

ولا شك أن أمن اللبس واقع في الآية الكريمة؛ لأن ما قبل (سمعهم) وما بعده يدلّ على أنه أُريد به الجمع؛ ومن أجل هذا توسّع القرآن فأهدر قرينة المطابقة عند أمن اللبس اعتمادًا فهم المعنى بدونها.

* ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ من الآية (١١٢)، حيث أفرد الضمير في قوله ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ﴾ اعتبارًا بإفراد لفظ (مَنْ)، ثم جمع الضمير في قوله: ﴿وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ اعتبارًا بعموم (مَنْ) وحملاً على معناها، وهذا هو الأفصح، وهو أن يبدأ أولاً بالحمل على اللفظ، ثم بالحمل على المعنى كما

(١) راجع الكشّاف للزمخشري ١/ ١٦٤، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٨٢- ٨٣، والبحر المحيط لأبي حيّان ١/ ٨١، والتحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٢٥٥- ٢٥٦، حيث أورد هؤلاء المفسرون الوجوه التي ذكرها الزمخشري في تفسير الآية الكريمة.

يقول أبو حيّان عند تعرّضه لهذه الآية الكريمة، وربما كان هذا من تفنّن العربية لدفع سآمة التكرار(١).

* ومن ذلك أيضًا ما ورد في قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ**﴾ من الآية (٢٥٧).

حيث أخبر بالمفرد عن الجمع في قوله «أولياؤهم الطاغوت»، وكانت المطابقة النحوية تقتضي القول: «أولياؤهم الطواغيت»؛ إذ لابدّ من المطابقة بين المبتدأ والخبر إفرادًا وتثنية وجمعًا، فـ«أولياؤهم الطاغوت» مبتدأ وخبر، والخبر إذا لم يكن جملة أو شبه جملة، فقد ألزمته القواعد أن يطابق المبتدأ إفرادًا وتثنية وجمعًا. فإذا نظرنا إلى «أولياء» وجدناها جمع تكسير؛ ومن أجل هذا كان ينبغي للخبر أن يكون جمعًا. ولكن الخبر «الطاغوت» يقبل علامتي التثنية والجمع فهو من وجهة النظر النحوية كلمة مفردة، ولكنّ الأسلوب القرآني عدل عن التعبير بالجمع وآثر التعبير بالمفرد ليشير إلى أن هؤلاء الطواغيت كأنهم طاغوت واحد في الاجتماع والترافد على الشرّ، وهو أبلغ في الدلالة مما لو جاء على الأصل من المطابقة بين المسند والمسند إليه، مع ما في الآية من أمن للبس، ودليل في الكلام على الجماعة، وهو قوله «يخرجونهم» فهذه الجملة حالٌ من الطاغوت، وقد أعيد الضمير فيها إلى الطاغوت بصيغة الجمع،ومرة أخرى يلجأ القرآن إلى إهدار قرينة المطابقة اعتمادًا على أمن اللبس وفهم المعنى، على أن العرب تفعل هذا، وهو جائز في اللغة إذا كان في الكلام دليل على الجماعة، قال الشاعر:

---

(١) راجع البحر المحيط لأبي حيّان ١/ ٥٦٤، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٦٧٥، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٥١.

بِها جِيَفُ الحَسرى فَأَمّا عِظامُها فَبيضٌ وَأَمّا جِلدُها فَصَليبُ

جلدها في معنى جلودها.

الظاهرة السابعة: (إبدال اسم مفرد من اسم مفرد أو التغيير في البنية الصرفية للكلمة)

* قد يترخّص الأسلوب القرآني في البنية الصرفيّة للكلمة فيغيّرها بالإبدال زيادة أو نقصًا، كما كانت تفعل العرب في كلامها، فكثيرًا ما كانوا يجترئون على الأسماء الأعجميّة فيغيّرونها؛ قالوا: إسماعيل، واصله إشمائيل؛ فأبدلوا لقرب المخرج، وكقول الأعشي:

وَكِسرى شَهِنشاهُ الَّذي سارَ مُلكُهُ

الأصل شاهان شاه، فحذفوا منه الألف في كلامهم وأشعارهم[1].

* ومعروف أن القرآن نزل بلغة العرب، وبالسنن التي يسلكونها في أشعارهم ومخاطباتهم، فهذا المنحي الذي نحاه القرآن من التصرف في البنية الصرفية للكلمة بالتغيير موجود في كلام العرب كثيرًا، ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر:

من نسج داودِ أبي سلامِ

يريد: أبي سليمان، وقول الآخر:

وَسائِلَةٍ بِثَعلَبَةَ بنِ سَيرٍ وَقَد علقتْ بِثَعلَبَةَ العَلوقُ

يريد: ثعلبة بن سيَّار. وقول الآخر:

أبوك عطاءٌ أَلأَمُ الناس كُلِّهم

---

(١) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ١/ ٢٧٣، ٢٩٣.

يريد: عطية بن الخطفَي، وقال العبد:

وَما دُمَيــةٌ مِــن دُمــى مَيــسَنا نَ مُعجِبَــةُ نَظَــراً واتِّــصافا

أراد: ميسان، فغير الكلمة بأن زاد فيها نونــا، فقــال: ميــسنان، وقــال لبيد:

دَرَسَ المَنَــا بِمُتَــالِعٍ فَأَبَــانِ

أراد: المنازل، وقال علقمة:

كَأَنَّ إبريقَهُم ظَبيٌ عَلَــى شَــرَفٍ مُفَــدَّمٌ بِــسَبا الكَتَّــانِ مَلثُــومُ

أراد: بسبائب[1].

وبالجملة فإنّ التحريف في الأسماء الأعجمية أسهل مــن التحريــف فــي الأسماء العربيّة؛ لأن العرب كثيرًا ما تخلط فيها لأنها ليست من لغتهم[2].

* وقد وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم حيث تــصرّف فــي غيــر موضع في البنية الصرفية للكلمة بالتغيير، ومن ذلك ما جاء في قوله تعــالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ﴾. أي سيناء، وقوله سبحانه: ﴿سَلَامٌ عَلَــى إِلْ يَاسِينَ﴾ أي إلياس، وقد وردت هذه الظاهرة في سورة البقرة فــي موضــع واحد، هي قوله سبحانه: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّــهِ وَمَلَآئِكَتِــهِ وَرُسُــلِهِ وَجِبْرِيــلَ وَمِيكَالَ﴾، أي ميكائيل، وهو من الأسماء الأعجمية التي دُفعت علــى العــرب فلفظت بها ألفاظ مختلفة، ففي ميكائيل لغات إحداها (ميكائيل) بهمزة بعد الألف

---

(١) انظر الخصائص لابن جنــي حيــث عقــد فــصلاً خاصًــا للتحريــف فــي الاســم والفعل والحرف، واستقصى فيه كثيرًا من تصرّف العرب في شعرهم ونثرهم مــن ص ٢/ ٤٣٦- ٤٤١، وانظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٠.

(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٤١.

وياء بعد الهمزة الثانية (ميكائل) بهمزة بعد الألف وبلا ياء بعد الهمزة. الثالثة (ميكال) بدون همزة ولا ياء. وهي لغة أهل الحجاز، وقد قرئ بهم جميعًا[1].

* الأسلوب القرآني يتصرّف إذن في كلامه بما تصرّفت به العرب في أشعارها ومخاطباتها، وهو نوعٌ من التَّفَنُّن في ضروب الكلام متوافقٌ مع السنن الذي سلكوه في كلامهم؛ ليكون موافقًا للغتهم ولهجاتهم، وإذا كانت هذه لغة أهل الحجاز فإن هذا معناه أن ليس في القرآن شيءٌ بغير لغة العرب، نزل بالحروف التي عرفوها، وبالسنن التي سلكوها؛ ليكون أظهر في البيان والحكمة، وأدلّ على عجزهم عن الإتيان بمثله. فسبحان من هذا كلامه.

الظاهرة الثامنة: تغيير الإعراب عن وجهه أو إهدار قرينة العلامة الإعرابيّة

*قد يلجأ الأسلوب القرآني إلى التَّرخُّص في قرينة الإعراب كما يترخّص في غيرها من القرائن، فيقوم بإهدارها عند أمن اللبس أو معرفة المراد اعتمادًا على فهم المعنى بدونها (فإذا كان من الممكن الوصولُ إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخص أحيانًا في هذه القرينة اللفظية الإضافية؛ لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وعدمه)[2]، ونحن نظفر بذلك في النصّ القرآني، أما في سورة البقرة، فقد وردت هذه الظاهرة في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي**

(١) انظر معاني القرآن للزجاج ١/ ١٨٠، وتفسير الكشّاف للزمخشري ١/ ٣٠، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٦٢٣- ٦٢٤.

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمّام حسان ص ٢٣٣.

الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء﴾ من الآية (١٧٧).

فالموفون معطوف على (مَنْ) بقرينة الإسناد والتبعية والرفع وموصولية «ال» فكان ذلك عطف موصول على موصول. ولكن ماذا نقول في «الصابرين»؟! إن قرينة الإسناد والتبعية وهما معنويتان يقولان إن «الصابرين» معطوفة أيضًا على «مَنْ آمن» ولكنّ القرينة اللفظية وهي «الواو» غير موجودة إذْ حلّت محلّها الياء. فكيف يمكن فهم ذلك إلاّ على أساس إغناء بعض القرائن عن بعض؛ فالقرائن تتضافر[١].

* وإلى جانب مبدأ تضافر القرائن قال به الأستاذ الدكتور تمّام حسان تعليقًا على الآية الكريمة السابقة، والذي سوّغ إهدار قرينة الإعراب، فإن هناك سببًا دلاليًا وأسلوبيًا آخر سوّغ المخالفة في الإعراب، حيث عطف «الموفون» على «من آمن» وأخرج «الصابرين» منصوبًا على الاختصاص والمدح إظهارًا لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال[٢].

* لقد كان النحاة على وعي تام حينما ربطوا المخالفة في الإعراب بمعرفة المراد وأمن اللبس، وفي ذلك يقول الرضيّ في باب أحكام العطف: «واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب، إذا عُرف المراد، نحو: مررتُ بزيد وعمروٌ، أي: وعمروُ كذلك، ولقيت زيدًا وعمروٌ؛ أي عمرو كذلك، قال:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَروانَ لَم يَدَع مِنَ المالِ إلّا مُسحَتاً أو مُجَلَّفُ

---

(١) السابق نفسه ص ٢٣٥.

(٢) انظر الكشاف للزمخشري ١/ ٣٣١، والأمالي الشجرية ١/ ٣٤٥.

فقوله: «مجلّف» حملاً على المعنى، إذْ معنى «لم يدع إلا مسحتا» لم يبق من جوره إلا مسحتٌ، ويجوز أن يكون المعنى: أو هو مجلّف، و«أم» منقطعة، أي: بل هو مجلّف؛ أو يكون «مجلف» مصدرًا عطف على عضّ)[1].

إنّ إخراج «الصابرين في البأساء» من الأسماء المرفوعة في الآية الكريمة السابقة، قد ورد مثله في كلام العرب عن تكرار العطف والوصف، فهو موجود في الشعر القديم، ومن ذلك قول خرنق بنت هِفّان من بني سعد بن ضُبَيْعة:

لا يَبعَدَن قَومي الَّذينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النازلين بِكُلِّ مُعتَرَكٍ والطيبين مَعاقِدَ الأُزرِ

فأخرج البيت الثاني من الرفع إلى النصب على المدح، فكأنها قالت: أعني الطيبين، ويروى أيضًا «والطيبون» بالرفع، أي وهم الطيبون، وقول الشاعر:

إلى الملك القرْم وابنِ الهمام وليث الكتيبة في المُزْدَحَمْ

وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمورُ بذاتِ الصَّليل وذات اللجُم

فنصب (ليث الكتيبة) و«ذا الرأي» على المدح والاسم قبلها مخفوض؛ لأنه من صفة واحدة، فلو كان الليث غير الملك لم يكن إلا تابعًا، وقول الآخر:

وكُلُّ قوم أطاعوا أمرّ مرشِدهم إلا نُميرًا أطاعتْ أمرَ غاويها

الظاعِنين ولما يُظعنوا أحدًا والقائلون: لمن دارٌ نُخَلِّيها

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٥٥.

فرفع «القائلون» على الاستئناف؛ ولك أن ترفعها جميعًا، ولك أن تنصبهما جميعًا، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني، لا خلاف في ذلك بين النحويين(١).

* يقول الفراء عند تعرضه لتفسير الآية الكريمة السابقة: «(من) في موضع رفع، وما بعدها صلة لها، حتى ينتهي إلى قوله (والموفون بعهدهم) فتردّ «الموفون» على «مَنْ» و«الموفون» من صفة «مَنْ» كأنه: من آمن ومن فعل وأوفى. ونصبت «الصابرين»؛ لأنها من صفة «مَنْ» وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح؛ والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدّدٍ غير مُتْبَع لأول الكلام؛ من ذلك قول الشاعر:

لا يَبعَدَن قَومي الَّذينَ هُمُ .....البيتان

وربما رفعوا (النازلون) و(الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يُتبع آخر الكلام أوله...)(٢).

* ولا شك أن هناك سببًا دلاليًا وراء المخالفة الإعرابية في الآية الكريمة وعدم جريان الصفات كلها على موصوفها (فـ«الصابرين» نصب على المدح بتقدير- أخص وأمدح- وغيّر سبكه عما قبله تنبيهًا على فضيلة الصبر، ومزيّته على سائر الأعمال حتى كأنه ليس من جنس الأول)(٣).

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٦٨- ٤٧٠، وانظر كذلك مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٦٥- ٦٦، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥- ١٠٨.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥- ١٠٨.

(٣) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم للألوسي ٢/ ٧٢.

ويشرح أبو حيّان تغيير الإعراب عند تعرضه لتفسير هذه الآية إذ يقول (وقال الفارسي: إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم، فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها؛ لأن هذا الموضع من موضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل؛ لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهًا واحدًا أو جملة واحدة... ولما كان الصبر من وجهٍ مبدأ الفضائل، ومن وجهٍ جامعًا للفضائل؛ إذ لا فضيلة إلا وللصبر فيها أثر بليغ، غُيِّر إعرابه تنبيهًا على هذا المقصد)[1].

الظاهرة التاسعة: (تذكير المؤنث)

* أجاز جماعة من النحاة منهم ابن مالك تأنيث الفعل وتذكيره إذا فُصل بينه وبين فاعله المؤنث، يقول ابنُ مالك في ألفيته:

وَقَد يُبِيحُ الفَصلُ تَركَ التَّاءِ فِي نَحوِ «أتَى القَاضِيَ بنتُ الوَاقِفِ»

ففي المثال السابق لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو «أتى» مع أن فاعله وهو قوله «بنت الواقف» مؤنث حقيقي التأنيث، والأصل في الفاعل الحقيقيّ التأنيث أن تلزم في فعله التاء، ومن ذلك قول الشاعر:

إنّ امرأ غرّه منكن واحدةٌ بعدي وبعدك في الدنيا لمغرورُ

حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل (غرّه)، مع أن فاعله مؤنث حقيقي (واحدة) بسبب الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول الذي هو الضمير المتصل وبالجار والمجرور، وكقول الآخر:

---

(١) انظر البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ١٤٠، وانظر كذلك التحرير والتنوير لابن عاشور: ٢/ ١٣٢- ١٣٤.

لقــد ولــد الأخيطــلَ أمُّ سَــوءٍ على قمْعِ استِها صُــلُبٌ وشــامُ

فقال «ولد» ولم يقل «ولدت» بسبب الفصل بين الفعل والفاعــل المؤنــث تأنيثًا حقيقيًا بالمفعول (الأخيطل)[1].

يقول سيبويه في باب استطراد في إجراء الصفة مجرى الفعل مع فاعلــه: (وقال بعضُ العرب: قال فلانة. وكُلّما طال الكلام فهو أحــسن، نحــو قولــك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلاً من شيء كالمعاقبة... وإنما حذفوا التاء لأنه صار عندهم إظهار المؤنــث يكفيهم عن ذكرهم (التاء) كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن (الواو) و(الألف)[2].

* وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن هذا الباب إذا تقدم الفعل فيه لم يُستقبحْ تذكيرُ المؤنث فيما ليس بحيــوان، كقولــه تعــالى: ﴿**وَأَخَــذَ الَّــذِينَ ظَلَمُــواْ الصَّيْحَةُ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّــهِ**﴾[4]؛ لأن الفعــل إذا تقدم فهو عارٍ من علامة الاثنين والجماعة، فشبَّهوا تعرّيه من علامة التأنيــث بذلك، أما إذا كان الفاعل مؤنثًا حيوانًا، وتقدم الفعل لم يحسن التذكير لإلا فــي الشعر، لا يحسن أن تقول: «ذهب هند»، ولا «ذهب امرأة». قال جرير:

لقــد ولــد الأخيطــلَ أمُّ سَــوءٍ .....البيت[5]

---

(١) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٤٧٧- ٤٨٣، وانظر كذلك شرح المفصل لابــن يعيش ٥/ ٩١- ٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١/ ١٧٤، ١٧٥من ٢/ ٧٥٨- ٧٨٢.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١/ ١١١ تحقيق د. محمد كاظم البكاء.

(٣) من الآية ٦٧/ هود.

(٤) من الآية ٢٧٥/ البقرة.

(٥) انظر ضرورة الشعر للسيرافي ٢١٠، ٢١١.

* وقد حمل ابنُ عصفور تذكير المؤنث على الضرورة الشعرية سواء في ذلك أن يُفصل بين الاسم والفعل أو لا يُفصل قال: (وإن جاء شيء في سَعة الكلام، كان شاذًّا عنده يُحفظ ولا يُقاسُ عليه)[1].

* وعلى حين حمل ابنُ عصفور تذكير المؤنث مع الضرورة سواء فصل بين الاسم والفعل أم لم يُفصل، وذهب إلى ذلك ابن الشجري في أماليه، ذهب ابن جني إلى حمله على المعنى كما هي عادته في محاولة إحداث التصالح بين بني التراكيب العميقة والسطحية، أو بين منطوق العبارات ومعانيها المرادة، ووصف تذكير المؤنث بأنه واسع جدًا؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل. لكنّ تأنيث المذكّر أذهب في التناكر والإغراب، وأورد لذلك جملة من الشواهد شعرًا ونثرًا[2].

وعلى كل حال فقد ورد تذكير المؤنث في النصّ القرآنيّ كثيرًا وورد في سورة البقرة في ثلاثة مواضع، ومن ذلك ما جاء في قوله سبحانه: ﴿**زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا**﴾ من الآية (٢١٢) حيث ذكّر الفعل (زيّن)، والفاعل مؤنث، ولو كانت زُيِّنت لكان صوابًا. وزُيّن صواب حسن؛ لأن تأنيث الحياة ليس بحقيقيّ؛ لأن معنى الحياة والعيش واحد، وقد فُصل أيضًا بين الفعل وبين الاسم المؤنّث[3].

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ**﴾ من الآية (٢٧٥).

---

(١) انظِر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٧٨، وانظر أمالي ابن الشجري الذي منع ذلك في سَعة الكلام، ووصف استعماله بالقبح في الشعر مع الفصل ٢/ ١٥٣.

(٢) انظر الخصائص لابن جني ٢٥/ ٤١٤/ ٤١٥.

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٨١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢٥- ١٣١، والبحر المحيط ٢/ ٣٥٣.

حيث ذهب إلى تذكير الفعل؛ لأن الموعظة والوعظ واحد، وقد قال تعالى في موضع آخر: ﴿قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[1]؛ لأن كل تأنيث ليس بحقيقيّ فتذكيره جائز؛ ألا ترى أن الوعظ والموعظة معبّران عن معنى واحد[2].

تذكير الفعل في الآيتين الكريمتين إذن محمول، على المعنى؛ لأن الحياة والعيش بمعنى واحد في الآية الأولى، والموعظة بمعنى الوعظ في الآية الثانية، وهي وسيلة مهمة تحلّ كثيرًا مما وصفه بعضُ النحاة بأنه ضرورة في الشعر إذا كان القرآن الكريم يتنزه عن هذا الوصف.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ من الآية (١٥٠).

حيث ذهب إلى تذكير الفعل «يكون» بالياء، ولم يقلْ «تكون» بالتاء؛ لأن الحجة تأنيثها غير حقيقي، وقد حسّن ذلك الفصل بين الفعل ومرفوعه بمجرورين، فسهل التذكير جدًّا[3].

الظاهرة العاشرة: «وضع الظاهر موضع المضمر»

* يلجأ الأسلوب القرآنيّ في أحايين كثيرة إلى وضع الظاهر موضع المضمر أو إلى تكرار اللفظ لأغراض تركيبية وأسلوبية وصولاً إلى وضوح المعنى وبغية ربط أوصال الجملة أو ربط أكثر من جملة، فهو وسيلة مهمة من وسائل الربط بين الكلمات أو بين الجمل في التراكيب، ومعنى الربط نسبة كل

---

(١) من الآية ٥٧/ يونس.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٥٨، والخصائص لابن جني ٢/ ٤١٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٧٠٨، والكشاف للزمخشري ١/ ٤٠٠.

(٣) انظر : البحر المحيط لأبي حيان ٢/٤١.

عنصر في الجملة أو الكلام إلى العنصر الآخر من أجل ما يُسمّى «بالاتّساق» أو «التماسك» من خلال الروابط المتعددة، والتي من بينها وأهمها تكرار الاسم أو وضع الظاهر موضع المضمر، ومعنى كون اللفظ المكرر رابطًا إمكانية إحلاله محلّ الضمير الذي يطابقه مع استقامة التركيب ووضوح المعنى دونما لبسٍ، بحيث إذا عدلنا عن الاسم الظاهر، ووضعنا بدلاً منه الضمير الذي يطابقه لتمّ الربط المراد، ففي قول الشاعر:

نَفسُ عِصامٍ سَوَّدَت عِصاما وَعَلَّمَتهُ الكَرَّ وَالإقداما

يمكننا أن نستبدل بالاسم الظاهر (عصاما) ضميره فتقول: نفسُ عصامٍ سوّدته، فيتّمّ الربط بالضمير العائد بدلاً من الاسم الظاهر، ولكنّ الشاعر آثر الاسم الظاهر على ضميره لغرض أسلوبيّ ما[1].

وقد ترددت هذه الظاهرة في النص القرآني كثيرًا، ووقعت في سورة البقرة في أكثر من موضع، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿**فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاء بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ**﴾ من الآية (٥٩).

* فقد جاء الأسلوب القرآني بالظاهر في موضع المضمر في قوله: «فأنزلنا على الذين ظلموا رجزًا»، ولم يقلْ عليهم؛ لأننا لو تصورنا الضمير في موضع «الذين ظلموا» الثانية لاحتمل الضمير العود إلى جميع بني إسرائيل، وأن الرجز قد عمهم جميعًا، وذلك غير مراد؛ لأن المراد أن الرجز خصّ الذين

---

(١) لظاهِرة الربط في التركيب والأسلوب العربي مظاهر أو وسائل متعددة منها الإحالة بالضمير (ضمير الشخص أو ضمير الإشارة أو ضمير الموصول) ومنها الربط بالأداة (الأداة الداخلة) على الجمل، الأداة الداخلة على الأجوبة، الأداة الداخلة على المفردات)، ومنها التكرار (تكرار اللفظ أو المعنى أو المطلع) وغيرها. انظر مقالات في اللغة والأدب للدكتور تمّام حسّان من ص (١٦٩- ٢٠٤).

بدلوا القول وهم العشرة الذين شاعوا مذمة الأرض؛ لأنهم كانوا السبب في شقاء أمة كاملة؛ فالاعتناء بالإظهار في موضع الإضمار- هنا- تخصيص لإنزال الرجز بقوم من إسرائيل، وليس ببني إسرائيل جميعهم، مع ما في تكرير الاسم الظاهر (الذين ظلموا) من زيادة في تقبيح أمرهم إيذانٍ بأن إنزال الرجز عليهم لظلمهم، وثمة وضع للظاهر موضع المضمر في قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ حيث عدل عن القول «فبدلوه» إلى ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً..﴾ تنبيهًا على علّة التبديل وهو الظلم، أي لولا ظلمهم ما بدّلوا، ودفعًا لتوهم أنهم بدّلوا لفظ حطّة خاصة، وامتثلوا ما عدا ذلك؛ لأنه لو كان كذلك لكان الأمر هيّنًا[1].

ومن ذلك أيضًا قوله عزّ اسمه: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ من الآية (٩٨).

حيث أتى اسم الله ظاهرًا في قوله «فإنّ الله»، ولم يأت بأنه عدوّ؛ لاحتمال عَوْد الضمير على اسم الشرط (مَنْ) فينقلب المعنى، أو عائد على أقرب مذكور، وهو ميكال، فأظهر الاسم لزوال اللبس، ولما يشعر به الظاهر- هنا- من التعظيم والتفخيم، ... والعرب إذا فخمت شيئًا كررته بالاسم الذي تقدم له، ومنه قول الشاعر:

لا أرى المَوتَ يَسبِقُ المَوتَ شَيءٌ نَغَّصَ المَوتُ ذا الغِنى وَالفَقيرا

فكرر لفظة الموت ثلاث مرات للتعظيم والتفخيم، ومنه قول الخنساء تبكي من هلك من قومها وتفتخر بهم:

---

(١) انظر في تفسير هذه الآية الكشّاف للزمخشري ١/ ٢٨٣، والبحر المحيط لأبي حيّان ١/ ٣٦٣، والتحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٥١٦، ٥١٧.

تَعَرَّقَنِي الدَهرُ نَهشاً وَحَزّاً وَأَوجَعَنِي الدَهرُ قَرعاً وَغَمزا

فكررت لفظ الدهر ولم تضمره تعظيمًا للأمر،وهذه الجملة الواقعة خبرًا للشرط (فإن الله عدوّ للكافرين) تحتاج إلى رابط لربطها باسم الشرط، والرابط هنا الاسم الظاهر (الكافرين)، أوقع الظاهر موقع الضمير، فلم يقلْ: عدوّ لهم؛ لتواخي أواخر الآي من ناحية، ولينصّ على علّة العداوة، وهي الكفر من ناحية أخرى؛ إذ من عادي من تقدّم ذكرِه، أو واحدًا منهم، فهو كافر[1].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ من الآية (٢٨٢).

فقد أظهر اسم الجلالة في الجمل الثلاث تعظيمًا للأمر، فكل جملة مستقلة الدلالة بنفسها غير محتاجة إلى ربط الضمير، حتى إذا سمع السامع كل واحدة منها حصل له علم مستقل[2]. إنّ هناك غرضًا تركيبيًا وأسلوبيًا. كان وراء هذا التكرار في هذه الآية الكريمة، فلا يمكن تصور الربط بواسطة غير التكرار كأن يكون بالضمير مثلاً فنقول: واتقوا الله وهو يعلمكم؛ لأن ما بعد الواو سيكون أقرب إلى معنى جملة الحال، وهو غير مراد؛ لأن المراد معنى يقرب من معنى الشرط كأنه يريد أن يقول: إن تتقوا الله يعلمكم الله.

إن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف لأجل ذلك كان لإعادة اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ وقوله:

---

(١) انظر البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٥١٧، والكشاف للزمخشري ١/ ٣٠٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٢- ٢٤٣، والخصائص لابن جني ٣/ ٥٣، ٥٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٢/ ٥٧٤، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٦٢٤.

(٢) راجع تفسير هذه الآية في البحر المحيط ٢/ ٧٤٢، والتحرير والتنوير ٣/ ١١٨.

﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ﴾ عمل لولاه لم يكن. كما يقول عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز.

الظاهرة الحادية عشرة: (مجيء «إلاّ» بمعنى «الواو»)

اختلف النحاة حول هذه الظاهرة اختلافًا غير قليل، فذهب الكوفيّون إلى أن «إلا» تكون بمعنى «الواو»، محتجين بمجيء ذلك كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، أي ولا الذين ظلموا، يعني والذين ظلموا لا يكون لهم أيضًا حُجّة، وبقوله سبحانه: ﴿لاَّ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾ أي ومن ظُلم لا يُحبّ أيضًا الجهر بالسوء منه، وبقول الشاعر:

وكُلِّ أخٍ مفارقُه أخوه لعمرُ أبيك إلا الفرقدان

أي والفرقدان.

* أما البصريون فذهبوا إلى أن «إلا» لا تكون بمعنى الواو»، واحتجوّا بأن «إلاّ» لا تكون بمعنى الواو؛ لأنها للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر، ومن ثمّ فهم يخرجون شواهد الكوفيين على وجوهٍ غير التي ذكروها؛ فإلا في الآيتين استثناء منقطع، وهو كثير في كتاب الله وكلام العرب، وعلى ذلك يحمل قول الشاعر، فإنه أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان. (١).

* وقد جعل بعضُ النحاة كابن هشام والمرادي من أقسام «إلا» أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، وأشارا إلى أن ذلك مذهب

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٦- ٢٧٢.

الأخفش والفرّاء وأبي عبيدة، وأنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، وقول الشاعر:

وبالمدينة دارٌ غيرُ واحدة ... دارُ الخليفة إلا دارُ مروانا[1]

* وإذا وافقنا على أنّ «إلا» تأتي بمعنى «الواو» العاطفة كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء كالفراء وأبي عبيدة والأخفش، فإن ذلك يكون قد ورد في موضع واحد في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ من الآية (١٥٠).

* فموضع «إلا»- ها هنا- في رأي أبي عبيدة. ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة، وللذين ظلموا، وقال الأعشى:

إلا كَخارِجَةَ المُكَلِّفِ نَفسَهُ ... وَابنَي قَبيصَةَ أن أغيبَ وَيَشهَدا

ومعناه: وخارجةً، وقال عز بن دجاجة المازنيّ:

مَن كان أسرع في تفرُّق مالجٍ ... فلبُونُه جَرَبَتْ معًا وأعدّتِ

إلا كناشرة الذي ضيّعتمُ ... كالغصن في غُلَوائِهِ المتنبِّت

يريد: وناشرة الذي ضيعتم[2].

وفي الآية تأويلات أخرى غير ما ذكر أبو عبيدة، فقد ذهب الزمخشري إلى أن الاستثناء في الآية استثناء متصل «فإلا الذين ظلموا» استثناء من الناس، ومعناه: لئلا يكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندين منهم القائلين ما ترك قبلتنا

---

(١) انظر الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٥١٨، ٥١٩، ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ٨٦.

(٢) انظر مجاز القرآن لأبي عُبيدة ١/ ٦١.

إلى الكعبة إلا ميْلا إلى دين قومه وحبّا لبلده ولو كان على الحقّ للزم قبلة الأنبياء[1].

وذهب قومٌ إلى أنه استثناء منقطع، أي لكن الذين ظلموا فإنهم يتعلقون عليكم بالشبهة، يضعونها موضع الحجة، وليست بحجة.

وأجاز قطرب أن يكون الذين في موضع جرّ بدلاً من ضمير الخطاب في عليكم،ويكون التقدير: لئلا تثبت حجة للناس على غير الظالمين منهم، وهم أنتم أيها المخاطبون، بقولية وجوهكم إلى القبلة[2].

وأرى أنه لا بأس مما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء «إلا» بمعنى «الواو» في الآية الكريمة السابقة ما دام أن معنى الآية مستقيم بهذا التقدير، وما دام قد ورد ذلك في كلام العرب، والله أعلم بالصواب.

الظاهرة الثانية عشر: «ذكر الشيئين، ثم عوْد لضمير إلى أحدهما دون الآخر»

أو (الترخيص في قرينة المطابقة) «أو عود الضمير بالإفراد على شيئين»

* وردت هذه الظاهرة في الشعر القديم؛ لأن من عادة العرب إذا ذكرت شيئين مشتركيْن في المعنى تكتفي بإعادة الضمير على أحدهما استغناء بذكره عن الآخر تخفيفا واتكالاً على فهم السامع، كقول حسّان: إنّ شرح الشباب والشعر الأسود و؟ ما لم يُعَاصَ كان جنونا ولم يقل «يُعاصا».

وكقول الآخر:

مَن يكُ أمسى بِالمَدينَةِ رَحلُهُ فَإنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَريبُ

---

(١) انظر الكشاف للزمخشري ١/ ٣٢٢.

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيّان ٢/ ٤٢- ٤٣.

وكقول عمرو بن امرئ القيس من الخزرج:

نَحنُ بِمـا عِنـدنا وَأَنـتَ بِمـا عِندَكَ راضٍ وَالـرَأيُ مُختَلِـفُ

فالخبر للآخر.

وكقول جرير:

ما كان حَيْنك والـشقاء لينتهـي حتى أزورك في مُغَـارِ مُحْـصَدِ

لم يقل لينتهيا[1].

* ويمكن أن يُعَدّ هذا من قبيل إهدار قرينة المطابقة، وهي قرينة لفظية بها تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك العُرى وتـصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال؛ ومن أجل هذا لا يكون هناك إهمال للمطابقة إلا بوضوح المعنى بدونها[2].

* وقد وردت هذه الظاهرة في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿**وَاسْـتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ**﴾من الآية (٤٥).

حيث صار الخبر عن أحدهما، ولم يقل «وإنهما»، وقد اختلفت المفسّرون في معاد ضمير «إنها» فقيل عائد إلى الصلاة، ويكون المعنى علـى هـذا: إن الصلاة تصعب على النفوس؛ لأنها سجن للنفس، وقيـل الـضمير للاسـتعانة بالصبر والصلاة المأخوذة من استعينوا على حدّ قوله تعالى: ﴿**اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾. وقيل راجع على المأثورات المتقدمة في قوله تعالى: ﴿**اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ * وَآمِنُواْ بِمَـا**

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١/ ١٢٦، ١٢٧، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/ ٣٩، ٢٥٧، ٢٥٨ وانظر البحر المحيط لأبي حيّان ١/ ٢٩٩.

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٣، وص ٢٣٨.

أَنزَلْتُ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَكُمْ وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ * وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ * وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ * وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ * وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ﴾[1].

وإذن فنحن أمام ثلاثة احتمالات لعود الضمير «ها» في الآية الكريمة، الاحتمال الأول عود الضمير إلى «الصلاة»، وهو القاعدة في علم العربية على حدّ تعبير أبي حيّان: أن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل، والاحتمال الثاني عوده إلى الاستعانة، وهو المصدر المفهوم من قوله: «واستعينوا»، فيكون مثل «اعدلوا هو أقرب للتقوى»، أي العدل أقرب، وفي كلتا الحالتين هناك تطابقٌ بين الضمير المحيل «ها» وبين المحال إليه إفرادًا وتأنيثًا، مع ملاحظة أن الإحالة داخل الآية نفسها، أما الاحتمال الثالث فإن الضمير «ها» يحيل إلى نصّ سابق يستغرق خمس آيات من قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ * وَآمِنُواْ بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَكُمْ وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ * وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ * وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ * وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ * وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ﴾ تضمنت هذه الآى أوامر ونواهي وقد جاء بعضها متداخلاً مع بعض، وعلى هذا فالضمير في الآية محيل إحالة مزدوجة، على عنصر واحد في الآية نفسها (الصلاة أو الاستعانة)، وإلى نص سابق بأكمله (الآيات

---

(١) راجع تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١/ ٤٧٩، والكشاف للزمخشري ١/ ٢٧٨، والبحر المحيط لأبي حيّان ١/ ٢٩٩، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ١٢٦، ١٢٧.

الخمس السابقة) وعلى هذا فالضمير يقوم بدور تركيبي ودلالي غاية في الأهمية من حيث تقويته الصلة بين الآيات أو بين الجمل داخل الآية نفسها من ناحية، ومن حيث استحضاره عنصرًا متقدمًا في نصّ سابق، أو استحضار مجموع نص سابق في نص لا حق من ناحية أخرى[1].

* على أنه قد تكررت هذه الظاهرة في مواضع متعددة في القرآن الكريم في غير سورة البقرة كالذي ورد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا﴾[2] فإنه سبحانه ذكر الذهب والفضة، وأعاد الضمير على الفضة وحدها؛ لأنها أقربُ المذكورين؛ ولأن الفضة أكثر وجودًا في أيدي الناس؛ والحاجة إليها أمسّ، فيكون كنزها أكثر، وقيل أعاد الضمير على المعنى؛ لأن المكنوز دنانير ودراهم وأموال[3].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[4] بإفراد الضمير، مع أنّ الانفضاض كان إليهما معًا؛ لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله: «رأوا» ومثلها: «واستعينوا بالصبر والصلاة»[5].

* ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾[6] فأفرد الضمير في «يُرْضوه»؛ لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر[7].

---

(١) راجع لسانيات النص لمحمد خطّابي ص ١٧٥ وما بعدها.

(٢) سورة التوبة من الآية (٣٤).

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ١٢٧.

(٤) آية ١١ سورة الجمعة.

(٥) راجع شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٥٣.

(٦) التوبة آية ٦٢.

(٧) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٢٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٥١.

* ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾[1] فأعاد سبحانه الضمير في (به) على الإثم رعاية لمرتبة القرب والتذكير[2].

* وكُلّ ذلك يُعَدُّ من قبيل إهدار قرينة المطابقة اعتمادًا على فهم المعنى بدونها، أو من قبيل التوسع في الاستعمال لأغراض دلالية، وقد كان النحاة على وعي تام بهذا من خلال إشاراتهم حين تعرضهم لمثل هذه الظواهر اللغوية سواء في القرآن الكريم أو الشعر، يقول الرضي في باب العطف: «من أحكام العطف أن كل ضمير راجع على المعطوف بالواو، أو «حتى» مع المعطوف عليه، يطابقهما مطلقًا، نحو: زيد وعمرو جاءاني، ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه؛ وأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا﴾ فالمعنى: ولا ينفقون الكنوز، لدلالة يكنزون على الكنوز؛ وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ أي يرضوا أحدهما؛ لأن إرضاء أحدهما إرضاءٌ للآخر[3].

فالرضي في النصّ السابق الدالّ يُبيح إهدار قرينة المطابقة أو الترخص في تطبيقها اعتمادًا على فهم المعنى، ويحمل الآيتين حينما تعارضا مع القاعدة التي قررها في أول النص على المعنى.

الظاهرة الثالثة عشرة: «زيادة الباء في المفعول به»

جعل ابنُ عصفور زيادة الباء في المفعول به ضرورة في الشعر، واستشهد بقول الراجز:

نَحنُ بَنُو جَعدَةَ أربابُ الفَلَجْ نَضرِبُ بالسيف وَنَرجُو بِالفَرَجْ

---

(١) النساء آية ١١٢.

(٢) راجع البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٢٨.

(٣) راجع شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٥١.

التقدير: نرجو الفرج.

قال: «وبالجملة لا تنقاسُ زيادةُ الباء في سعة الكلام إلاّ في خبر «ما» وخبر «ليس» وفاعل «كفى» ومفعوله، وفاعل «أفعِل» بمعنى ما أَفْعَلَهُ، نحو قولك: ما زيدٌ بقائم، وليس عمرو بذاهب، وكفى بالله شهيدًا، أي كفى الله شهيدًا، وكفى بنا حُبُّك، وأحسن بزيد، تريد: ما أحسنه. ويلزم زيادتها في فاعل «أفعل» بمعنى ما أفعله. وما عدا هذه المواضع لا تُزادُ فيه الباء إلا في ضرورة أو شاذ من الكلام يُحفظ ولا يُقاس عليه»[1].

* ويمكن تخريج البيت على تضمين «نرجو» معنى «نطمع»، والطمع يتعدّى بالباء كقولك: طمعت بكذا، قال الشاعر:

طَمِعتَ بِلَيلى أَن تجود وَإِنَّما تُقَطِّعُ أعناقَ الرِجالِ المَطامِعُ

وهو تخريج جماعة من النحاة منهم ابن هشام في مغنى اللبيب، وابن السيد في شرح أدب الكاتب[2]. وعلى هذا التخريج لاضرورة في البيت الذي استشهد به ابن عصفور.

* على أن البصريين قد أوردوا هذا البيت مع آيات أخرى من القرآن الكريم شاهدًا على زيادة الباء في المفعول به دون تخريج للبيت أو لآيات، وكأنهم بذلك يبيحون زيادة الباء في المفعول به في سَعة الكلام،وهم بصد الردّ على الكوفيين الذين قالوا بفعليّة «حاشا» وأن لام الجرّ تتعلق به في قولهم «حاشى لله» قالوا: «وأما قولهم: «إن لام الجرّ تتعلق به» قلنا: لا نسلّم؛ فإنّ اللام في قولهم «حاشى لله» زائدة لا تتعلّق بشيء، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ

---

(١) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور: ص ٦٤.

(٢) راجع مغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٢٦، ١٢٧، وشرح أدب الكاتب لابن السيد والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي ص ٢٣١.

اللهَ يَرَى﴾ أي ألم يعلم أن الله؛ والباء زائدة لا تتعلّق بشيء، وكقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ أي اقرأ اسم ربك، وكقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ أي ولا تلقوا بأيديكم، وقوله تعالى: ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ وكقول الشاعر:

نَضرِبُ بالسيف ونَرجُو بِالفَرَج

أي نرجو الفرج، والباء زائدة لا تتعلق بشيء»[1].

* وأيّا ما كان الأمر فقد وردت زيادة الباء في المفعول به في الشعر القديم، ولم يعدها النحاة من الضرورة في شيء، حيث أورد ابن هشام في مغني اللبيب وأبو عبيدة في مجاز القرآن جملة من الشواهد الشعرية على ذلك دون التعليق منهما على حملها على الضرورة، فجعل ابنُ هشام من زيادة الباء في المفعول قول الشاعر:

نَحنُ بَنُو ضبة أصحاب الفَلَج نَضرِبُ بالسيف ونَرجُو بِالفَرَج

وقول الآخر:

هُنَّ الحَرائِرُ لا رَبّاتُ أحمِرَةٍ سودُ المَحاجِرِ لا يَقرَأنَ بِالسُوَرِ

وقيل: ضُمّنَ نرجو معنى نطمع، ويقرأن معنى يرقين ويتبركن، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى، ولا يقال: «قرأت بكتابك» لفوات معنى التبرّك فيه[2].

* وجعل من ذلك أبو عبيدة قول الشاعر:

بِوادٍ يمان يُنبِتُ الشَّتَّ صَدرُهُ وأَسفَلُهُ بِالمَرخِ وَالشَبُهانِ

---

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) انظر مغني اللبيب لابن هشام: ١/ ١٢٦، ١٢٧.

المعنى: وأسفله ينبت المرخ.

وقول الآخر:

حَوْءَبَــةٌ تُــنقِضُ بالــضُّلُوعِ

أي تُنقَض الضُّلُوعَ

وقول الأعشى:

ضمنت برزق عيالنــا أرماحُنــا ملء المراجل والصريحَ الأجــردا

أي ضمنت رزق عيالنا أرماحنا، والباء من حرف الزوائد[1].

* وقد وردت هذه الظاهرة في سورة البقرة مرة واحدة في قوله تعــالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ من الآية (١٩٥).

حيث زيدت الباء في المفعول به (أيديكم) إذْ لم يذكر غيره، والتقدير: ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، وقد زيدت الباء- هنا- لتوكيد اتصال الفعل بالمفعول، فمعنى الزيادة أنها دخلت لمجرد التأكيد من غير إحداث معنى، يقول ابن يعيش: «وأما زيادتها مع المفعول وهو الأكثر فقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْــدِيكُمْ إِلَــى التَّهْلُكَةِ﴾ فالباء فيه زائدة والمعنى لا تلقوا أيديكم، والذي يدل على زيادتها هنــا قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾.

وقال سبحانه: ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ ألا ترى أن الفعل قد تعدّى بنفــسه من غير وساطة الباء»[2].

---

(١) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢/ ٤٨، ٤٩، ٥٦.

(٢)انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٤- ٢٥، ١٣٨، وانظر البرهان في علوم القــرآن للزركشي٣/٨٣- ٨٤.

* وعلى هذا فالباء زائدة في المفعول به في الآية الكريمة لتوكيد اتصال الفعل بالمفعول كما قالوا للمنقاد «أعطى بيده» أي أعطى يده؛ لأن المستسلم في الحرب ونحوه يُشدُّ بيده فزيادة الباء كزيادتها في قوله ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾وقول النابغة:

لك الخيرُ إن وارتْ بك الأرض واحدا

والمعنى: ولا تعطوا الهلاك أيديكم فيأخذكم أخذ المؤثَق[1].

* وقيل: ضُمّن تلقوا معنى تُفضوا، وعلى هذا يكون «بأيديكم» هو المفعول في المعنى، لكنه ضَمَّن «ألقى» معنى ما يتعدى بالباء، فعدّاه بها، كأنه قيل: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة. كقولك: أفضيتُ بجنبي إلى الأرض أي طرحت جنبي على الأرض، ويكون إذْ ذاك قد عبّر عن الأنفس بالأيدي، لأن بها الحركة والبطش والامتناع، وقيل: مفعول «ألقى» محذوف، التقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، وتتعلق الباء بتلقوا، أو تكون الباء سببيّة، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك[2].

الظاهرة الرابعة عشرة: «زيادة الكاف»

ذهب بعضُ النحاة كابن عصفور إلى أن زيادة الكاف مخصوص بالضرورة الشعريّة، وجعل من ذلك قول رؤبة:

لَوَاحِقِ الأَقْرابِ فِيهَا كالمَقَقْ

---

(١) راجع تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: ٢/ ٢١٣.

(٢) راجع البحر المحيط لأبي حيّان ٢/ ٢٥٢- ٢٥٣، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١/ ٢١٣، ٢١٤ والكشّاف للزمخشري ١/ ٣٤٣، ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٢٧، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٨٣، ٨٤.

والمقق: الطول. ألا ترى أنه إنما يُقال: في الشيء طول، ولا يقال فيه كالطول[1].

وتابع الألوسي ابن عصفور فيما ذهب إليه (وقد تبعناه وجعلناه زيادة الكاف من الضرائر)[2].

* والحقّ أن زيادة الكاف كثيرة: ورد بذلك منظوم الكلام ومنثوره، وأجاز زيادتها كثير من النحاة؛ ومن أجل هذا لا وجه لتخصيصها بالضرورة كما ذهب إلى ذلك ابنُ عصفور والألوسي، يقول أبو الفتح ابن جني: (واعلم أن هذه الكاف التي هي حرف جارّ، كما كانت غير زائدة فيما قدمنا ذكره، فقد تكون زائدة مؤكّدة، بمنزلة الباء في خبر ليس، وما، ومِنْ، وغير ذلك من حروف الجرّ، وذلك نحو قوله عزّ وجلّ: «ليس كمثله شيء»[3] تقديره- والله أعلم- ليس مثله شيء، فلا بُدّ من زيادة الكاف ليصحّ المعنى؛ لأنك إنْ لم تعتقد ذلك أثبتَّ له- عزّ اسمه- مثْلاً، فزعمت أنه ليس كالذي هو مثله شيء....)[4].

وما ذهب إليه ابنُ جني من جواز زيادة الكاف، واستدلاله على ذلك بكثير من كلام العرب شعرًا ونثرًا، ذهب إليه كثيرٌ من النحاة كالرضي في شرحه على الكافية حيث يقول: (وتكون الكاف أيضًا زائدة، إذا لم تلتبس بالأصليّة، كما في قوله:

لَوَاحِقِ الأَقْرابِ فِيهَا كالمَقَقْ

---

(١) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٦٥.

(٢) انظر الضرائر للألوسي ص ٢٣١- ٢٣٢.

(٣) من الآية ١١ من سورة الشورى.

(٤) انظر سرّ صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٢٩١- ٣٠٦.

أي فيها المقق وهو الطول، ويحكم بزياداتها عند دخولها على «مثل»، في نحو: «ليس كمثله شيء»، أو دخول مثل عليها، كقوله:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ (١)

* وأيًّا ما كان الأمر فقد وردت هذه الظاهرة في سورة البقرة مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا..﴾ الآيتان ٢٥٨، ٢٥٩.

فالكاف في قوله ﴿أو كالذي مرّ على قرية﴾ زائدة، فيكون: «الذي»، قد عطف على «الذي» من قوله عزّ اسمه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ﴾ كما زيدت في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ..﴾ وفي قول الراجز:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

وقد ذهب إلى زيادة الكاف في الآية الكريمة السابقة أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي(٢)، وذهب قومٌ آخرون إلى أن قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ معطوف على قوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ﴾ على المعنى، إذ معنى: ألم تر إلى الذي؟ أرأيت كالذي حاج؟ فعطف قوله: أو كالذي مرّ، على

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٢٤، ٣٢٥، وانظر كذلك شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٦، وشرح الأشموني على الألفية ١/ ٤٧٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٩٩، والخزانة للبغدادي ٤/ ٢٦٦.

(٢) انظر سرّ صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٢٩٥، وانظر معاني القرآن للأخفش ص ١٨٢.

هذا المعنى، والعطف على المعنى موجود في لسان العرب قال الشاعر:

تَقِيٌّ نَقِـيٌّ لَـم يُكَثِّـر غَنيمَـةً بِنَهكَـةِ ذي قُربـى وَلا بِحَقَلَّـدِ

المعنى في قوله: لم يكثر: ليس بمكثر: ولذلك راعي هذا المعنى فعطف عليه قوله ولا بحقلّد. وقال آخر:

أَجِـدّك لَـن تَـرى بِثعيلبـاتٍ أولا ببيـداء ناجِيَـةً زَمُـولا

وَلا متـدارك والليـل طفـلٌ بِبَعضِ نَواشِعِ الـوادي حمـولا

المعنى: أحدّك لست براءٍ، ولما راعي هذا المعنى عطف عليه قولـه: ولا متدارك، والعطف على المعنى نصُّوا على أنه لا ينقاس(١).

* وحمل ابن جني هذه الآية على الحمل على المعنى. قال:" (والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا. ومنه قول الله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَـآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ**﴾ ثم قال ﴿**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ**﴾ قيل فيه: إنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربّه، أو كالذي مرّ على قرية؛ فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك..)(٢).

* وأرى أنه لا بأس من القول بزيادة الكاف في الآيـة الكريمـة لمعنـى التوكيد، كما قيل بزيادتها في قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ وكان لابدّ مـن القول بزيادتها؛ لأن المعنى الذي أراده الله سبحانه لا يتمّ إلاّ على اّطرَاحها من الكلام وحذفها؛ ولأن بقاءها ذات معنى المعاني التي تردُ لها يفسد الكلام ويخلّ

---

(١) انظر البحر المحيط لأبي حيّان ٢/ ٦٣٠- ٦٣١.

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٤٢٣.

به[1]، ولِمَ لا وقد وردت زائدة في فصيح الكلام شعرًا ونثرًا، فمن ذلك قول الشاعر:

مَنْ كان أسرع في تفرُّق فالج ... فلبونُه جَرَبتْ معًا وأغدَّتِ

إلا كناشرةَ الذي ضَيَّعْتُمُ ... كالغصن في غُلَوائه المتنبّتِ

إنما تقديره: إلا ناشرة، والكاف زائدة، ونحوه أيضًا قولُ الآخر:

لَولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لَقَد ... أغضَيتَ مِن شَتَمي عَلى رَغمِ

إلاَّ كَمُعرِضِ المُحسِّرِ بَكرَهُ ... عَمداً يُسَبِّبُني عَلى ظلمِ

الكاف زائدة، وتقديره: إلا معرضًا. وكذلك قول الآخر:

إلا كَخارِجَةَ المُكَلِّفِ نَفسَهُ ... وَابنَي قَبيصَةَ أن أغيبَ وَيَشهَدا

الكاف زائدة:" وتقديره: إلا خارجة[2].

* * *

(١) من المعاني التي ترد لها الكاف: التشبيه، كقولك: «زيدٌ كالأسد»، وقد تأتي للتعليل كقوله تعالى: {وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ} أي لهدايته إياكم. انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٢٥- ٢٦.

(٢) راجع سرّ صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٣٠٢.

ثبت المراجع

*****

١- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّرّاج تحقيق د. عبد الحسين الفتلى (مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الرابعة ١٩٩٩م).

٢- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس تحقيق د. زهير غازي زاهد (مطبعة العاني- بغداد ١٩٧٧م).

٣-الأمالي الشجريّة لضياء الدين بن أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسّني المعروف بابن الشجري.

٤- الإنصاف في مساءل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية- بيروت ١٩٩٣م).

٥- البحر المحيط في التفسير لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسيّ (دار الفكر- بيروت- ١٩٩٢م).

٦- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعرفة- الطبعة الثانية ١٩٧٢م).

٧- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (دار الفكر- بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٧م).

٨- تفسير التحرير والتنوير تأليف الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (دار سحنون. تونس).

٩- الجني الداني في حروف المعاني صنعة الحسن بن قاسم المرادي تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

١٠- خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق: عبد السلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الثانية).

١١- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد على النجار. مطبعة الكتب المصرية ١٩٥٢م.

١٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم للسيد محمود الألوسي. قرأه وصححه محمد حسين العرب. دار الفكر. بيروت ١٩٩٧م.

١٣- سرّ صناعة الإعراب تأليف أبي الفتح عثمان ابن جنّي تحقيق د. حسن هنداوي- دار القلم- دمشق- الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

١٤- شرح أدب الكتاب.

١٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية.

١٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الثانية.

١٧- شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.

١٨- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. مكتبة المتنبي. القاهرة.

١٩- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي تحقيق السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس. الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

٢٠-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر تأليف السيد محمود شكري الألوسي. دار الأفاق العربية. الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢١- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي تحقيق د. رمضان عبد التوّاب. دار النهضة العربية. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٢٢- ظواهر نحوية في الشعر الحرّ. دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور د. محمد حماسة عبد اللطيف. مكتبة الخانجى. الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٢٣- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف. مطبوعات جامعة الكويت. الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

٢٤- في الأدب والنقد للدكتور محمد مندور (دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة).

٢٥- الكامل لأبي العبّاس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة دار نهضة مصر. القاهرة.

٢٦- الكتاب لسيبويه تحقيق د. محمد كاظم البكاء (مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠٤م).

٢٧- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزميّ. دار الفكر.

٢٨- لسانيات النصّ. مدخل إلى انسجام الخطاب د. محمد خطابي.

٢٩- اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسّان. عالم الكتب. القاهرة. الطبعة الثالثة ١٩٩٨م.

٣٠- لغة الشعر. دراسة في الضرورة الشعرية د. محمد حماسة عبد اللطيف. دار الشروق. الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٣١- مجاز القرآن صنعة أبى عُبيدة معمر بن المثني تحقيق د. محمد فؤاد سزكين (مكتبة الخانجى. القاهرة.

٣٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولي ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. دار التراث. الطبعة الثالثة.

٣٣- معاني القرآن تأليف أبي زكريّا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. دار السرور.

٣٤- معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّري- تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي- دار الحديث الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

٣٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لجمال الدين بن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية. بيروت ١٩٩٢).

٣٦- مقالات في اللغة والأدب د. تمام حسّان .معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى- مكة المكرمة. ١٩٨٥م.

٣٧- النحو والدلالة. مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي (دار الشروق. الطبعة الثانية).

* * *